الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الطور الثاني أكاديمي

ميدان: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

المحاكاة المالية لمردودية أنشطة الملاذات الضريبية

إعداد الطلبة:

- السيدة لبسيس
- كنزة لكحل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2026/05/23

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
محمد قوجيل	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
دادان عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا
حفصي رشيد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

كلمـــــة شكـــــر

|رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ| سورة النمل أية 19

الصلاة والسلام على أبر الخلق سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة وما توفيقنا إلا بالله عز وجل

ربنا لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علينا من النعم التي لا تعد ولا تحصى

منها توفيقك لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للدكتور المشرف " عبد الوهاب دادن "

الذي لم يخل عليا بإرشاداته القيمة ونصائحه وتوجيهاته السديدة.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه المذكرة فاقتطعوا بذلك وقتهم الثمين، في سبيل توجيه النصح لنا، وتدارك أي نقص، فجزاهم الله كل خير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل الأصدقاء وكل من ساهم

بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد هذا العمل.

السيدة لبسيس
كنزة لكحل

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى وعلى أهله وصحبه ومن وفى.

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتينا الدراسية

بمذكرتنا هذه.

ثمرة الجهد والنجاح بفضل الله وعونه تعالى.

مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأدامهما نورا لدروبنا.

وإلى كل العائلة الكريمة التي ساندتنا ولا تزال من إخوة وأخوات.

إلى الأصدقاء والزملاء.

نهدي عملنا هذا.

السيدة لبسيس

كنزة لكحل

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المحاكاة المالية في قياس مردودية أنشطة الملاذات الضريبية، من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، تناول الفصل الأول الإطار النظري للمحاكاة المالية ومفهوم المردودية والملاذات الضريبية، مع توضيح خصائصها وأهميتها الاقتصادية، أما الفصل الثاني فقد ركز على نمذجة العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والملاذات الضريبية باستخدام أساليب تحليلية ونماذج مالية، في حين خصص الفصل الثالث لدراسة تطبيقية تعتمد على المحاكاة المالية بهدف قياس المردودية وتقييم أثر الملاذات الضريبية على الأداء المالي والاستثماري.

وقد أظهرت النتائج أن استخدام المحاكاة المالية يساعد على تحسين دقة التوقعات المالية، كما أن الملاذات الضريبية تؤثر بشكل مباشر على مستوى الربحية والاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحاكاة المالية تعتبر أداة فعالة تدعم متخذي القرار الاقتصادي والمالي.

كلمات مفتاحية: المحاكاة المالية، المردودية، الملاذات الضريبية، الأنشطة الاقتصادية، النمذجة المالية، الاستثمار، تحليل السيناريوهات.

Abstract:

This study aims to analyze the role of financial simulation in measuring the profitability of tax haven activities by combining theoretical and practical approaches. The first chapter presents the theoretical framework of financial simulation, profitability, and tax havens, highlighting their characteristics and economic significance.

The second chapter focuses on modeling the relationship between economic activities and tax havens using analytical and financial models.

The third chapter is devoted to an applied study based on financial simulation to measure profitability and evaluate the impact of tax havens on financial and investment performance. The results showed that financial simulation improves the accuracy of financial forecasting and that tax havens directly affect profitability and investment performance.

The study concludes that financial simulation is an effective tool for supporting economic and financial decision-making.

Keywords: Financial Simulation, Profitability, Tax Havens, Economic Activities, Financial Modeling, Investment, Scenario Analysis.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
الملخص	
الفهارس	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للمحاكاة المالية والمردودية والملاذات الضريبية	
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: المحاكاة المالية كأداة إستراتيجية	07
المطلب الأول: تعريف المحاكاة المالية وخصائصها	07
المطلب الثاني: فوائد نموذج المحاكاة المالية وأنواعها	09
المطلب الثالث: خطوات عمل نموذج المحاكاة	10
المبحث الثاني: المردودية الأنشطة الاقتصادية	11
المطلب الأول: ماهية المردودية	11
المطلب الثاني: مؤشرات قياس المردودية	20
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المردودية	25
المبحث الثالث: ماهية الملاذات الضريبية	27
المطلب الأول: تعريف الملاذات الضريبية وأنواعها	27
المطلب الثاني: آلية عمل الملاذات الضريبية	32
المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لوجود الملاذات الضريبية	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: نمذجة العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والملاذات الضريبية	
تمهيد الفصل	38
المبحث الأول: تحليل الملاذات الضريبية من حيث التصنيف والآليات والأثر	39
المطلب الأول: متطلبات تصنيف الملاذات الضريبية	39
المطلب الثاني: آليات التهرب إلى ملاذات الضريبية وآثار الاقتصادية	41

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: بعض النماذج للجنات الضريبة في العالم	45
المبحث الثاني: دوافع اللجوء إلى الملاذات الضريبية	52
المطلب الأول: دوافع اللجوء الشركات متعددة الجنسيات للملاذات الضريبية	52
المطلب الثاني: دور الملاذات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي	58
المطلب الثالث: مقارنة مردودية الأنشطة داخل وخارج ملاذات ضريبية	63
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	72
قائمة المراجع	75

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(05-01)	تركيب أنشطة غير الشرعية	57
(05-02)	مردودية شركة أبل (2012 - 2025)	64
(05-03)	فروع شركة أبل	65
(05-04)	مؤشرات الأداء المالي لشركةAppel في ايرلندا (2025/2016)	67
(05-05)	إيرادات شركة أبل داخل وخارج الملاذات الضريبية (2025/2012)	68

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تطورات في العقود الأخيرة تحولات متسارعة نتيجة العولمة المالية وتحرير حركة رؤوس الأموال، مما أدى إلى زيادة الترابط بين الأسواق الدولية وتعقيد التدفقات المالية عبر الحدود وفي ظل هذا الواقع تواجه الشركات، خاصة متعددة الجنسيات، تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح والحفاظ على الكفاءة المالية في بيئة تتميز بتغيرات مستمرة في التشريعات الضريبية وارتفاع مستوى المخاطر الاقتصادية وتنافس شديد على الاستثمارات العالمية.

وفي هذا السياق، برزت الملاذات الضريبية كخيار استراتيجي للمؤسسات، إذ توفر هذه المناطق أو الأقاليم معدلات ضريبية منخفضة أو إعفاءات واسعة، إضافة إلى أنظمة مالية وقانونية تضمن السرية وحماية المعاملات وعملاءه، وقد ساهمت هذه الخصائص في جذب رؤوس الأموال من الشركات والأفراد ذوي الثروات الكبيرة بهدف تقليل الالتزامات الضريبية وتعظيم الأرباح، مما جعل هذه المناطق بيئة جذابة للاستثمار، غير أن اللجوء إلى الملاذات الضريبية وتأثيره على الإيرادات العامة للدول الأصلية وصعوبة مراقبة التدفقات المالية العابرة للحدود ومن هنا تبرز أهمية المحاكاة المالية كأداة تحليلية متقدمة تعتمد على بناء نماذج كمية تحاكي الواقع المالي للمؤسسات وتسمح باختبار سيناريوهات مختلفة لقياس تأثير القرارات المالية على مؤشرات الأداء مثل صافي الأرباح والتدفقات النقدية، معدل العائد على الاستثمار وقيمة رأس المال، كما تساعد المحاكاة المالية في تقييم المخاطر المستقبلية المحتملة وتمكن متخذي القرار من مقارنة العوائد والمخاطر المختلفة قبل تنفيذ أي إستراتيجية مالية.

مما أصبحت ملاذات الضريبية منتشرة بكثرة بسبب استخدام الواسع للشركات والأفراد لهذه المحاكاة المالية كأحد أهم الطرق المستخدمة في عمليات ملاذات الضريبية لها آثار على اقتصاديات الدول.

1. إشكالية الدراسة

تنبع إشكالية هذا البحث من تزايد اعتماد المؤسسات على الأدوات الكمية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية خاصة في البيئات التي تتميز بتباين الأنظمة الجبائية وظهور ما يعرف بالملاذات الضريبية وعليه تتمحور الإشكالية الرئيسية حول التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن للمحاكاة المالية أن تشكل أداة فعالة في تقييم مردودية الأنشطة الاقتصادية داخل الملاذات الضريبية وتوجيه القرارات الاستثمارية المرتبطة بها؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية وتتمثل في:

- ما الإطار المفاهيمي لكل من المحاكاة المالية مردودية الأنشطة والملاذات الضريبية؟
- ما هي الآليات والنماذج التي تعتمد عليها المحاكاة المالية في تحليل السيناريوهات الضريبية؟
- كيف يمكن تطبيق هذه الآليات ضمن دراسة ميدانية مختلفة أو حالة تطبيقية؟
- وتفسير النتائج المتوصل إليها؟

2. فرضيات الدراسة

حتى يتسنى لنا معالجة إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

- تسهم المحاكاة المالية في ترشيد القرارات المتعلقة باللجوء إلى الملاذات الضريبية عبر قياس أثرها على مردودية الأنشطة الاقتصادية قبل تنفيذها فعليا.
- تعتمد الملاذات الضريبية على مجموعة من مزايا المالية التي تسمح لها بجذب الأفراد والشركات الراغبين في التجنب الضريبي وإخفاء استثمار أموالهم.
- ما مدى تأثير استخدام الملاذات الضريبية على مردودية الأنشطة الاقتصادية.

3. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول ظاهرة الملاذات الضريبية التي حظيت باهتمام متزايد من منظمات الدولية والباحثين في السنوات الأخيرة وذلك لكونها تشكل تحديا عالميا يستنزف الإيرادات ضريبية وتكمن قيمة هذه الدراسة في توظيفها لمنهج المحاكاة المالية كأداة تحليلية مبتكرة تتيح فهما أعمق لآليات تدفق الأموال عبر هذه الملاذات وتساهم في استشراف السياسات المثلى للحد من تداعياتها الخطيرة على النظام الضريبي العالمي.

4. أهداف الدراسة

إن لغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- للإحاطة بالإطار المفاهيمي للمحاكاة المالية والمردودية والملاذات الضريبية من حيث بين المقصود من هذا المصطلحات وآليات العمل بها.
- التعرف على أهم الدوافع للجوء للملاذات الضريبية.
- التعرف على أهم أهداف أساسية من استخدام المحاكاة المالية.
- تحديد دور الملاذات الضريبية وتأثير على اقتصاد العالمي.

5. أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب أدت إلى اختيار الموضوع دون غيره من المواضيع وتمكن في:

- ❖ تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص المدروس حيث يعتبر المحاكاة المالية والملاذات الضريبية من مواضيع المهمة في الدراسات المالية.
- ❖ نقص الدراسات والأبحاث العلمية التي تناول موضوع الملاذات الضريبية.
- ❖ المساهمة في إثراء الدراسات المالية.

6. الأسباب الموضوعية

الأهمية التي يضمنها هذا الموضوع كون المحاكاة المالية وملاذات الضريبية من أهم المواضيع في ميدان المالية خاصة بعد تفشي هذه الظاهرة نتيجة تسارع العولمة التي أدت على زيادة الانتشار السريع الشركات وعمليات تدفقات رؤوس الأموال.

مما أدى إلى زيادة حجم معدلات الملاذات الضريبية الرغبة في التعرف على مصطلح الملاذات الضريبية وما هي آليات العمل بها ولماذا أصبحت المحاكاة المالية من أهم الطرق المستخدمة في الملاذات الضريبية.

7. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة بالإضافة إلى استخدمنا الأسلوب الدراسة من أجل التعرف على علاقات بين الأنشطة الاقتصادية والملاذات الضريبية أما بالنسبة للأدوات المستخدمة التي تم اعتماد عليها في البحث فتتمثل في:

- ❖ الكتب والمراجع المتاحة باللغة العربية واللغات الأجنبية.
- ❖ المجلات والمقالات العلمية.
- ❖ التقارير ومواقع الإنترنت.

8. الإطار الدراسي

يمكن تحديد إطار الدراسة من خلال:

- **الإطار الزمني**: أجريت هذه الدراسة في السنة الجامعية 2026/2025.
- **الإطار المكاني**: أجريت هذه الدراسة على مستوى أنظمة ملاذات الضريبية محل الدراسة.

9. هيكل الدراسة

قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين متكاملين مع بعضهما البعض، حيث قمنا بتقسيم الفصل الأول: الإطار النظري للمحاكاة المالية والمردودية والملاذات الضريبية وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: المحاكاة المالية كأداة إستراتيجية، أما المبحث الثاني: المردودية للأنشطة الاقتصادية، والمبحث الثالث: تحدثنا عن الملاذات ضريبية.

في حين الفصل الثاني: نمذجة العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والملاذات الضريبية، هذا الفصل قسم إلى مبحثين، المبحث الأول: تحليل الملاذات الضريبية من حيث التصنيف والآليات والأثر أما المبحث الثاني: دوافع اللجوء إلى ملاذات الضريبية.

الفصل الأول

الإطار النظري المحاكاة المالية والمردودية والملاذات الضريبية

تمهيد الفصل:

كل دولة تصمم نظامها الضريبي على النحو يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة فينتج عن ذلك قيام أنظمة الضريبية مما جعل المحاكاة المالية كأداة إستراتيجية التي تسمح بتمثيل الواقع افتراضيا لدراسة السيناريوهات المختلفة تحاكي الواقع المالي .وذلك بهدف تحسين لمردودية التي تعكس كفاءة لمؤسسة في تقييم وتحقيق الأرباح، غير أن ظهور الملاذات الضريبية في ظل العولمة جعل بعض الشركات تلجا إليها لتحسين ضرائب مما يؤثر سلبا على إيردات وعدالة النظم الضريبة وفي هذا الإطار قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول عن المحاكاة المالية كأداة إستراتيجية من خلال تعرف على المحاكاة المالية وخصائصها وفوائد نموذج محاكاة وأنواعها خطوات عمل نموذج المحاكاة أما المبحث الثاني المردودية للأنشطة الاقتصادية إلى مفهوم المردودية وأنوعها ومؤشرات قياس مردودية والعوامل مؤثرة في المردودية المالية وأما المبحث الثالث تحدثنا عن الملاذات ضريبية وتطرقنا إلى تعريفها وخصائصها والية عمل ملاذات الضريبية وأنواعها والآثار السلبية ملاذات الضريبية.

المبحث الأول: المحاكاة المالية كأداة إستراتيجية

المطلب الأول: تعريف المحاكاة المالية وخصائصها

1. تعريف المحاكاة المالية

تعرف المحاكاة المالية على أنها أسلوب يهدف إلى إجراء تجارب باستخدام نماذج رياضية ومنطقية تصف سلوك النظم باستخدام الحاسبات الالكترونية خلال فترات ممتدة من الزمن، فالمحاكاة عملية تنظيم رمزي للنظام، ولكن تحتوي على عدد كاف من العلاقات الجوهرية بحيث تجعل النتائج التمثيل مطابقة للنظام فهي محاولة لوضع شبيه للواقع العملي دون المساس به.[1]

كما تعرف على أنها تمثيل لعمل نظام حقيقي على فترة زمنية معينة، وسواء أجرينا المحاكاة يدويا أو باستخدام الحاسب فإنها تشتمل على توليد تاريخ مصطنع للنظام وذلك بعرض استنتاج الخواص التشغيلية للنظام الحقيقي، هذا النموذج يكون على شكل مجموعة من الفرضيات التي تتعلق بعمل النظام وهذه الفرضيات تكون على شكل علاقات رياضية أو منطقية أو زمنية بين كائنات النظام، بعد تطوير وتفعيل النموذج تستخدمه لإجراء بعض التجارب التي لا يمكن إجراؤها على النظام الحقيقي وذلك بغرض ملاحظة واستنتاج التغيرات والتفاعلات المختلفة التي قد تطرأ على النظام في حالة إجرائها عليه في الحقيقة[2].

وتعرف على أنها تقليد الخصائص وسمات النظام الحقيقي وتتبنى فكرتها الأساسية على تقليد الموقف في عالم الواقع باستخدام النموذج الرياضي الذي لا يؤثر على الأداء.

والمحاكاة هي"عملية انجاز تجارب معتبرة تسمح بدراسة تطور الظواهر المعقدة أين يتدخل عدد كبير من العوامل الشارحة وأيضا عدد كبير من الحوادث العشوائية والهدف الأساسي من القيام بالمحاكاة هي إدخالها لعدد كبير من التفاصيل الفعلية وهذا ما يسمح باستخدام الحوار مع مسئولي القرارات على المستوى الوحدوي كما تسمح أيضا بقياس أثر مختلف قواعد القرارات على عدد كبير من عوامل المشكل

[1] باري رندوواخروان: نمذجة القرارت وبحوث العمليات باستخدام صفحات الانتشار الالكترونية، دار المريخ النشر، المملكة العربي السعودية، 2007 ص: 627.

[2] Yues Bernard .Jeam.Claudcolli .dictionnaireconomique et finance .edition du seil .1975.p58

المطروح بالتالي اختيار من بين المجموعة من متغيرات لمعروفة مسبقا قاعدة القرار المثلى بالنسبة للهدف المرسوم".[1]

2. خصائص المحاكاة المالية

من خلال المفاهيم السابقة يمكن إبراز أهم الخصائص التي تميز مفهوم المحاكاة كالتالي[2]:

- ❖ أن المحاكاة تعتبر منهج عام لحل مشاكل، حيث أنها تتضمن إطار عام يعالج فيه مجموعة من المشاكل التي تواجه النظام باستخدام طرق ونماذج معينة.
- ❖ أن منهج المحاكاة يبدأ ببناء نموذج رياضي يعبر عن المتغيرات الرئيسية والمتداخلة والمتبادلة التأثير بهدف اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة.
- ❖ تعتمد المحاكاة على التحريب باستخدام الحاسب الإلكتروني خلال فترات زمنية معينة.
- ❖ المحاكاة لا تعتمد نموذج رياضي عام بل يختلف من نظام الاخر ولتحقيق فعالية في التفسير والتنبؤ بسلوك ظاهرة معينة. يجب المحافظة على تبسيط العلاقات المتشابكة التي تؤثر على الظاهرة المدروسة بشكل يمكن معه التركيز على العلاقات الأساسية التي تسهم بجزء كبير في التفسير والتنبؤ.

[1] عائشة حمدون: دراسة سلوك مقدرات النماذج الاتية غير الخطية باستعمال تقنيتي المحاكاة ومونتي كارلو .مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997 – 1998 ص: .59

[2] فتحي خليل حمدان: بحوث العمليات مع تطبيقات الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2010.. ص: 235

المطلب الثاني: فوائد نموذج المحاكاة المالية وأنواعها

1. فوائد نموذج المحاكاة:

من بين فوائد نموذج المحاكاة المالية في ما يلي[1]:

- ❖ يساعد في حل نموذج المعقدة والتي يصعب التي يصعب حلها من خلال النماذج الرياضية التقليدية.
- ❖ سهولة استخدام نموذج المحاكاة تجعل منه أكثر فاعلية من النماذج الاحصائية والتحليلية التي تحتاج إلى فرضيات كثيرة.
- ❖ تجنب المخاطر المحتملة من خلال التحريب نموذج المحاكاة والتي تساعد على فهم الكثير من سلوك الأنشطة وتتيح الفرصة أمام الإدارة في عمل تجارب عدة على النموذج.
- ❖ تتيح لمتخذ القرار في الإدارة نجاحات وخبرات جديدة في حل المشاكل التي تواجهه حيث يمكن تطبيقه على نطاق واسع من المواقف.
- ❖ يمكن من خلال نماذج المحاكاة تحديد التأثيرات المحتملة وبعيدة المدى على المشكلة المراد حلها.

2. أنواع المحاكاة

تفرق أسلوب المحاكاة بين عدة أنواع أهمها:

- ❖ **محاكاة الأحداث المنفصلة والمحاكاة المتصلة:** فمحاكاة الأحداث المنفصلة تعتمد على حدوث إحداث منفصلة في الزمن تؤدي إلى تغير حالة النظام، فعند محاكاة خط إنتاج مثلا، فان الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام تشمل وصول أمر توريد في العميل وتوقف ماكينته وانتهاء خطوة من خطوات التصنيع، وهذه كلها إحداث تحدث في نقطة مختلفة في الزمن، أما المحاكاة المتصلة فان التغيرات الرئيسية تتغير بشكل مستمر من الزمن.
- ❖ **محاكاة ديناميكية ومحاكاة ستاتيكية:** نماذج المحاكاة الستاتيكية لا تعتمد على مرور الزمن، ومن أمثلة ذلك محاكاة مونتي كارلو والذي له تطبيقات عديدة في النواحي المالية والفيزيائية في المقابل المحاكاة الديناميكية هي محاكاة تعتمد على مرور الوقت، وفي هذه النماذج تبدأ من زمن الصفر ثم يبدأ الزمن في المرور وتحدث الأحداث مع مرور الزمن.
- ❖ **محاكاة عشوائية ومحاكاة محددة:** فبعض الأنظمة تتميز بأنه أحداثها تتم في زمن محدد تماما مثل حركة معدات أو توماتيكية بسرعة ثابتة في هذه الحالة تستخدم محاكاة محددة أي أن كل مدخلات

[1] حسن عبد الله باشيوة: بحوث عمليات، دار اليازوري، الأردن 2011، ص- ص: 629 – 306.

التي تبنى عليها النموذج ثابتة ولكن في معظم الأنظمة فان المدخلات تتميز بالعشوائية وبالتالي يسمى هذا النوع بالمحاكاة العشوائية أي محاكاة الأنظمة التي بها متغيرات عشوائية.

المطلب الثالث: خطوات عمل نموذج المحاكاة

1. خطوات عمل نموذج المحاكاة[1]

- **صياغة المشكلة:** يقدم وصف كامل للمشكلة المراد عمل نموذج لها.حيث يتم في البداية تحديد المشكلة الخاضعة للبحث ثم نبحث في تفاصيل المشكلة وتحديد الإجراءات التي سيتم من خلالها وضح نموذج المحاكاة لهذه المشكلة ووضح نموذج المحاكاة لهذه المشكلة ووضح البيانات اللازمة للنموذج.
- **صياغة النموذج:** يتم إعداد نموذج رياضي ومنطقي للمشكلة كما في نماذج بحوث عمليات الباقية كلها، ولكن هذا النموذج يكون مصغر عن الأصلي ويجب أن لا يتعرض الجزيئات، ولكن قبل ذلك يجب دراسة نظام المشكلة إحصائيا وديناميكيا والنموذج المحدد يجب أن يكون بسيط الفهم ولكن يظهر بشكل واقعي الصفات المميزة لنظام المشكلة.
- **تصميم النموذج:** يتم عادة تصميم برنامج حاسوب وتنفيذ النموذج عليه حيث يتم تنفيذ البرنامج باحدى لغات المحاكاة.
- **اختبار النتيجة:** يتم اختبار النتيجة ملاءمتها للواقع والحل الصحيح إذا كانت المحاكاة أعطت الأفضل يقبل النموذج وإلا يتم تغيير الفرضيات البديلة.

[1] فتحي حمدان: بحوث عمليات مع تطبيقات الحاسوب، مرجع سابق ذكره، ص- ص: 439 – 440.

المبحث الثاني: مردودية الأنشطة الاقتصادية

تتعدد استخدامات المردودية لكونها أداة لقياس الفعالية الاقتصادية للنشاط، كذلك تعد معيارا لإتخاذ القرارات كونها وسيلة في يد متخذي القرار المالي في المؤسسة، فضلا على أنها تستخدم في قياس أثر الاستدانة والإقراض على المردودية.

المطلب الأول: ماهية المردودية

أولا: مفهوم المردودية

تعرف المردودية بأنها مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية والبشرية والمالية لتكون كافية لضمان المحافظة على رأس مال المؤسسة، وضمان دفع الفوائد وتسديد القروض.[1]

وتعرف المردودية على أنها العائد المحقق جراء توظيف الأموال واستثمارها، وتقاس مردودية المؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال نشاطها باستخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها.[2]

ويمكن إعطاء مفهوم علمي دقيق للمردودية بعيدا عن تضارب آراء الاقتصاديين والماليين فالمردودية تقيس مدى تحقيق المؤسسة لعوائد عن المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يخص بالسيولة والوضع المالي.[3]

أي يمكن القول أنها ذلك الارتباط بين الوسائل والنتائج المحققة التي ساهمة في تحقيقها أي مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية للمؤسسة، ويمكن من خالاها اتخاذ العديد من القرارات كقرار التمويل والاستثمار.

ثانيا: مكونات المردودية

تتمثل هذه المكونات من مكونين اثنين هما المكونات الاقتصادية والمالية:

1. **المكونات الاقتصادية للمردودية:** تتكون من عنصرين هامين يتمثلان في الإنتاجية والفعالية:

---

[1] Thuelin, E. Analyse Financiere Grouped et IFRS. Paris, Econom, 2014, P:112.

[2] حبار عماد الدين، متناوي محمد: أثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الهامش على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2012-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد: 19، العدد:31 ، الجزائر، 2023، ص: 178.

[3] صالح محمد الحناوي: أدوات تحليل وتخطيط في الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص: 6.

❖ **الإنتاجية:** عرف بول مالي Paul- mali ، الإنتاجية من منطق كونها مؤشرا الكفاية لأنها ترتبط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف والكفاية في حسن استخدام الموارد والعناصر الإنتاجية المتاحة بغية بلوغ الهدف[1].

وتتمثل أهميتها في عدة مستويات بالنسبة للفرد العامل والمؤسسة المستهلك والمجتمع ككل فالنسبة للمؤسسة فإنها تعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد والإمكانيات على أحسن نتيجة ممكنة.

وكما يعبر مؤشر الإنتاجية عن حسن السير أداء المؤسسة، والفائدة التي تعود على المؤسسة من خلال السيطرة عن ارتفاع الإنتاجية بالنسبة للتكاليف، وتتمثل في ارتفاع عوائد الإنتاج وخفض التكاليف وعليه أن زيادة المردودية والأرباح يعد الآثار الإيجابي يؤدي بدوره إلى المزيد من الكفاية في الإنتاج وهذا من خلال ما يخص بتطوير عناصر الإنتاج، وكذلك الدراسات والبحوث، كما أنها تؤدي أيضا إلى زيادة حجم الاستثمارات واستغلال المواد المتاحة وتحقيق فرص العمل.

وقد ذكر كل منellon.E وزميله Sdesan.J بأن التغيرات التي تطرأ على مستويات الإنتاجية يمكن أن تكون لها آثار جد عميقة على عدد من القضايا ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية مثل معدل التنمية أو ارتفاع مستوى المعيشة، تحسين ميزات المدفوعات السيطرة على التضخم.

حيث أن الإنتاجية تعد بمثابة مؤشر، من خلاله يمكن معرفة مدى إمكانية دالة التموين والإنتاج، ومنه يقاس مؤشر الإنتاجية وفق العلاقة الموالية:

الإنتاجية = القيمة المضافة ÷ الأصول غير الجارية

ويوحي المفهوم العام للإنتاجية على ما تستخدمه العلاقة النسبية بين كمية الموارد التي المستعملة في تحقيق الكمية من الإنتاج والتي تعرف بالمدخلات وبين كمية الإنتاج من المنتجات والخدمات أي المخرجات، ومنه يمكن قياس الإنتاجية على النحو التالي:

الإنتاجية الكلية = (الإنتاج÷ عناصر الأصول) – (المخرجات ÷ المدخلات)

ومنه الإنتاجية الكاملة:

الإنتاجية الكاملة = الإنتاج ÷ (رأس المال + العمل + الموارد الطبيعية + التنظيم)

أما بالنسبة للإنتاجية الجزئية:

[1] ياسين سعيد عامر، خالف يوسف خلف: الإنتاجية القياسية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1984، ص: 250.

إنتاجية عناصر العمل = (المخرجات الكلية ÷ مدخلات عناصر العمل)

مستوى إنتاجية العمل:

مستوى إنتاجية العمل = (وقت العمل ÷كمية الإنتاج) – (Q÷T) مقياس زمني

مستوى الإنتاجية:

مستوى الإنتاجية = (كمية الإنتاج÷ وقت العمل) – (T÷Q) مقياس كمي

إنتاجية رأس المال = (مدخلات رأس المال÷ المخرجات الكلية)

إنتاجية المواد الأولية= (مدخلات المواد الأولية ÷ المخرجات الكلية)

إن تمكنت المؤسسة من تحقيق إنتاجية جديدة من العناصر المكونة لنظامها، فإن المردودية عندئذ سوف تتحقق وبصفة جيدة، ويقصد بالإنتاجية بأنها المؤشر لقياس إمكانيات منحني الإنتاج والتموين ويمكن استنتاجها من العلاقة الموجودة بين العوامل المنتجة وحجم استهلاك العوامل وتعبر عنهما بالنسبة التالية:[1]

القيمة المضافة ÷ الأصول غير الجارية بالقيم الإجمالية

ولكي تعبر عن العلاقة الموجودة بين مصاريف العاملين والأصول غير الجارية للاستغلال وهذا فيما يتعلق بالإنتاجية فلا يمكننا إهمال رأس المال المنتج وشروط استعماله إلى هنا يمكن أن نقول الإنتاجية تحدد لنا تكاليف المؤسسة من جهة وتؤشر من جهة ثانية مباشرة على المردودية الاقتصادية للمؤسسة.[2]

- **الفعالية**: يعبر مؤشر الفعالية عن مدى إنتاجية العامل أو الآلة وهذا بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة، حيث إن سرعة الدوران نستطيع تطبيقها على كل عناصر الموجودات للأصول أو الأموال الخاصة، حيث أن مقياس فعالية رأس المال كمعدل لدوران رأس لمال المستخدم، وعليه فأنه كلما زادت سرعة الدوران يكون مؤشر الفعالية أكبر (أكثر فعالية) وهذا من خلال بتطبيق العلاقة الموالية:

رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول

أما بخصوص الجانب المالي نطبق العلاقة الموالية:

مجموع الأصول ÷ الأموال الخاصة

[1] بيار كولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دنيو، الجزائر، دون سنة نشر، ص: 237.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

تعتبر هذه النسبة عن مدى فعالية المؤسسة في استخدام رأس المال، وتعتبر أيضا عن الشروط التي تستعمل في ظلها وهذا لضمان نجاح عملية الإنتاج فإن:

سرعة دوران الأصول = رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول

أما بخصوص الناحية المالية يفضل هنا استخدام دوران رأس المال المستثمر، وفق العلاقة الموالية:

رقم الأعمال ÷ الأموال الخاصة

ومنه يمكن استخلاص العلاقة التالية[1]:

رقم الأعمال ÷ أموال الخاصة = (رع ÷ أ ص) × (أ ص ÷ أ خ)

وعليه يمكن هنا تحديد سرعة دوران رأس المال المستخدم والذي هو عبارة دوران الأصول معامل المديونية، وهذا المؤشر يحدد لنا الحالة الفعلية للمؤسسة من ناحيتين:

- ناحية زيادة رقم الأعمال للمؤسسة؛
- ناحية زيادة المديونية للمؤسسة.

ونستطيع ضم الفعالية من بين المكونات الأخرى للمردودية، كما وتقيس لنا هذه الأخيرة معدل فعالية رأس المال المستخدم الاقتصادي وهذا من خلال معدل سرعة دوران رأس المال وهناك عدة تغيرات تؤثر مباشرة على قياسات رأس المال المستخدم، من بينها:

- مختلف الأصول غير الجارية الصافية؛
- مختلف الأصول غير الجارية للاستغلال (إجمالية أو صافية).

وهنا يمكن تطبيق سرعة الدوران على مختلف العناصر الموجودة وخاصة رأس المال سواء كان هذا الأخير مدمج في الأصول الإجمالية أو الأصول غير الجارية أو في الأموال الخاصة، ويمكن صياغتها بصورة إن رقم الأعمال على مجموع الأصول، وتكون هذه العلاقة المستعملة دائما رياضية:

رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول

هذه النسبة تقيس مدى فعالية رأس المال المستخدم من طرف المؤسسة مرهون إن النسبة المذكورة سابقا باستخدام تقنيات حديثة لهدف تحقيق أكثر إنتاجية.

ومن الناحية المالية هذه النسبة تستعمل علاقة سرعة رأس مال المستمر والمعبر عنه بالعلاقة التالية:

[1] Thuelin, E. Analyse Financiere Grouped et IFRS. Paris, Econom, 2014, P:114.

رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول

ولتعبير عن مستوى مديونية المؤسسة، ومما سبق يمكن استخدام العلاقة التالية:

(رقم الأعمال ÷ الأموال الخاصة) =

(رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول) × (مجموع الأصول ÷ الأموال الخاصة)

2. المكونات المالية للمردودية

تعتمد المردودية المالية والمتمثلة في رأس المال للمؤسسة على الفائض المالي للموزع، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن، وبالتالي تحقيق مردودية أفضل التي تسعى وتأمل المؤسسة الحصول عليها والعلاقة التالية تبين لنا مكونات المردودية باستغلال المؤسسة لأصولها.[1]

(النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال) × (رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول) × (النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول)

الجزء الأول من العلاقة يمثل الهامش الإجمالي الصافي وتقيس هذه النسبة درجة استعمال موجودات المؤسسة وتعتبر أيضا على فعالية رقم الأعمال المحقق، والجزء الثاني فهو يعبر على درجة استعمال المؤسسة لجميع أصولها وتسمح أيضا بتقييم فعالية التسيير داخل المؤسسة وتتأثر هذه النسبة بظروف السوق والمنافسة في انخفاض أسعار البيع والارتفاع في تكاليف الإنتاج أو التوزيع.

هذا كله من الناحية الاقتصادية أما من الناحية المالية وبمفهوم التدفقات، فإن مردودية الأصول المستعملة في رأسمال المؤسسة تعتمد على حصة الفائض المالي الموزع على المؤسسات بصفة عامة.

ثالثا: أنواع المردودية

تقسم المردودية بشكل عام إلى مردودية التجارية والمردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

1. **المردودية التجارية:** تعكس الربح المحقق من إجمالي المبيعات الصافية للمؤسسة (تقيس الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات)[2].

[1] بكاري بلخير، دغوم عبد الرحمان: دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود خلال الفترة 2009-2014، مجلة العدد الاقتصادي جامعة الأغواط – الجزائر، العدد:28، 2017، بتصرف، ص: 46.

[2] إلياس بن ساسي، وآخرون: التسيير المالي: الإدارة المالية- دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص: 316.

معدل المردودية التجارية = (نتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال السنوي الصافي) × 100

2. مردودية المبيعات: وهي النسب التي تقدر الأرباح المحققة من المبيعات.

❖ **نسبة هامش الربح الإجمالي (حافة الربح الإجمالي):** يقيس هامش الربح الإجمالي مدى قدرة المؤسسة في تحقيق منتجات تحظى بالقبول في الأسواق (تحقيق المؤسسة لسمعة سوقية) من جهة، ومن جهة أخرى مدى خفض المؤسسة لأعبائها، ويتم حساب هذا الهامش وفق العلاقة الموالية:

نسبة هامش الربح الإجمالي= (هامش الربح الإجمالي× 100) ÷ رقم الأعمال

وهذا ما يدل على لوجود علاقة مترابطة بين رقم الأعمال (المبيعات) وتكلفة المنتجات المباع للمؤسسة، مما يسمح بتحديد قدرة هذه الأخيرة على مراقبة تكاليف المخزونات والمنتجات المصنع، إضافة إلى مراقبة سعر المبيعات لدى الزبائن.

❖ **هامش الربح التشغيلي:** لا تقتصر هذه النسبة على قياس كفاءة الرقابة على حسابات تكاليف المبيعات فقط حيث تشمل قياس الكفاءة في التعاملات مع جميع حسابات الأعباء المرتبطة بالعمليات لتشمل الأعباء التجارية والإدارية، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة الموالية:

هامش الربح التشغيلي= (النتيجة التشغيلية× 100) ÷ رقم الأعمال

3. المردودية الاقتصادية

تعرف المردودية (الربحية) على أنها مقدرة المؤسسة على توليد عوائد المناسب من الأموال المستثمرة في مختلف أنشطتها، أي هي تلك العلاقة بين الأرباح المحققة من طرف المؤسسة وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح[1].

وتعرف وفق لقاموس المالية، على أنها: إمكانية تجاوز المؤسسة لإجمالي إيراداتها من إجمالي نفقاتها مما يؤدي إلى تحقيق أرباح[2].

والربحية هي عبارة عن الهدف الأساسي تسعى المؤسسات إلى تحقيقه، لأنها تعتبر ركيزة لبقاء واستمرارية المؤسسة ومساعدتها في النمو والازدهار أنها المحصلة لمختلف السياسات المطبقة في إدارة

[1] Rahaman, M., Rabbi, I, & Alam, M. (2018), The impact of Working Capital Management on Profitability of Elite Pharmaceuticals Sector in Bangladesh, Journal for Studies in Management and Planning, Vol. 4, No. 7, P:120.

[2] asare,d.d.financial ratio as a tool for profitability in a Aryton Drugs. finance and accounting.2017.P:02.

مختلف أنشطة المؤسسة، إذ تمثل العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح [1].

في حين تمثل المردودية ما يحققه الاستثمار أو المدخرات خلال فترة زمنية معينة، يعبر عنها بشكل نقدي أو كنسبة مئوية (معدل فائدة)[2]، وتعبر نسب المردودية عن مدى الكفاءة المؤسسة في وضع قراراتها الاستثمارية والتمويلية، والمقصود بقرار الاستثمار هو استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة بهدف اقتناء مختلف أصولها، أما المقصود بقرار التمويل هو كيفية اختيار مصادر تمويل ملائمة لتمويل أصول المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة.[3]

وتقيس نسب المردودية كفاءة إدارة المؤسسات في تحقيق الأرباح بالنسبة للمبيعات والأصول وكذلك حقوق المالكين وعليه تعد المردودية مؤشر مهم للإدارة والمستثمرين والدائنون وأصحاب المصلحة، حيث تمكن الإدارة من تحقيق وقياس نجاح سياساتها المطبقة، والمستثمرون يتطلعون لفرص المردودية لتوجيه أموالهم إليها، والشعور بالأمان بالنسبة للمقرضون عند اقتراض المؤسسة التي تحقق أرباح أكثر من التي لا عكس ذلك.[4]

المردودية الاقتصادية تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد تلك الأنشطة الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، وتحمل مكوناتها مختلف عناصر الدورة التشغيلية متمثلة بالنتيجة التشغيلية من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتقاس المردودية الاقتصادية وفق العلاقة الآتية:[5]

معدل المردودية الإقتصادية (R_e) = النتيجة التشغيلية ÷ الأصول الاقتصادية

حيث تقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة تشغيلية أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة تشغيلية.

---

[1] Shahzad, F., Fareed, Z. & ZulfiQar, B. Impact of Working Capital Management on Firms Profitability: A Case Study of Cement Industry of Pakistan, Published in The Russian federation European Re-searcher, 2015, Vol. 91, No. 2, P-P:86-93.

[2] Carole M et Patrick; introduction a la finance dentreprise. france: pearson.P: 87.

[3] سناء مسوده ونزار خشان: أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد الحادي عشر، العدد: الثاني، الأردن، 2016، ص: 185.

[4] Zawaira, T., & Mutenheri, E.The Association between Working Capital Management and Proftability of Non-Financial Companies Listed on the Zimbabwe Stock Exchange, International Journal of Research in Social Sciences,2014 Vol. 3, No. 8, P-P:114-120.

[5] بن ساسي إلياس، وآخرون: التسيير المالي: الإدارة المالية– دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة 04، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص: 315.

نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال بهدف استخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية الاقتصادية: وذلك كالآتي:[1]

معدل المردودية الإقتصادية (R_e) = (النتيجة التشغيلية ÷ رقم الأعمال) × (رقم الأعمال ÷ الأصول الاقتصادية)

وعليه نستنتج أن معدل المردودية الاقتصادية هو عبارة عن حاصل جداء معدل المردودية التشغيلية بعد الضريبة ومعدل دوران الأصول الاقتصادية المعرفين كما يلي:

- **معدل المردودية (الربح التشغيلي)**: أو ما يسمى بمعدل المردودية الجزئية أو معدل الهامش التشغيلي هذا المعدل يقيس ربحية المؤسسة بداية من الدورة التشغيلية، ويقارن النتيجة التشغيلية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من جدول النتائج وفق العلاقة الآتية:

معدل الربحية التشغيلية (هامش الربح التشغيلي) = النتيجة التشغيلية ÷ رقم الأعمال

هذا المعدل يعتبر من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للمؤسسة ويظهر قدرتها على تحقيق نتائج مقارنة بالإيراد الإجمالي، ويمكن حسابه قبل الضريبة على الأرباح أو بعدها وهذا بحسب الاحتياجات التحليلية للمحلل المالي كذلك تبعا للمنطق المالي المستخدم.

- **معدل دوران الأصول الاقتصادية**: هذا المؤشر يقيس مدى قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية للمؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل تقارن فيه بين حجم الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال محدد ويحسب انطلاقا من الميزانية الاقتصادية وجدول حسابات النتائج بالعلاقة الموالية:

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال ÷ الأصول الاقتصادية

هذا المعدل يمكن من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية مما يساعد متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية كما وأنه يمكن تصحيحها لتحقيق الأهداف المرغوبة.

4. المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)

[1] بن ساسي إلياس، وآخرون: التسيير المالي: الإدارة المالية– دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

❖ **مفهوم المردودية المالية:** تعرف مردودية الأموال الخاصة على أنها معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة عند مستوى استدانة معدوم، وتعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة الإقتصادية على تحقيق مردودية مرتفعة تمنح للمساهمين أرباح اكافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتمل التعرض إليها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة في إطار اقتصاد السوق.[1]

حيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، ويمكن حسابها وفق العلاقة الموالية:[2]

مردودية الأموال الخاصة (R_{cp}) = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

حيث تحدد العلاقة السابقة، مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية يمكن المؤسسة من إستعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة.

❖ **المركبات الأساسية للمردودية المالية:** بنفس المنطق السابق يمكن استخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية، حيث نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال والأصول الاقتصادية، وفق العلاقة:[3]

مردودية الأموال الخاصة (R_{cp}) =

(النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال) × (رقم الأعمال ÷ الأموال الخاصة) × (الأصول الاقتصادية ÷ الأموال الخاصة)

وعليه فإن المردودية المالية يمكن تحليلها إلى ثلاثة مركبات أساسية والمتمثلة في معدل الإجمالية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية والنسبة الهيكلة والتي يمكن توضيحها في ما يلي:

❖ **معدل المردودية التجارية:** ويقيس المردودية الإجمالية للمؤسسة انطلاقا من إجمالي أنشطتها، بحيث يقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من جدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

---

[1] Brealey, R. Principes de gestion Financière, 8ieme edition. Paris : Person Educatio, 2006, P: 220.

[2] الياس ين ساسي، ، وآخرون: التسيير المالي: الإدارة المالية- دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة 04، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص: 317.

[3] نفس المرجع السابق، 317

المردودية التجارية = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال

ويعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء المالي، ويظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم الأعمال، أي قدرة المؤسسة على تحويل إيراداتها الإجمالية إلى ربح صافي وقدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية.

- **معدل دوران الأصول الاقتصادية:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل تقارن فيه بين الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، ويحسب انطلاقا من الميزانية وفق العلاقة الموالية:

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال ÷ الأصول الاقتصادية

ويمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية بشكل يمكن متخذي القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

- **النسبة الهيكلية:** تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية، وتحسب انطلاقا من العلاقة الموالية:

النسبة الهيكلية = الأصول الاقتصادية ÷ الأموال الخاصة

ويمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي تكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى لتغطي الأصول الاقتصادية، أي تعطي للمحلل المالي فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية ممثلة في الأصول الاقتصادية.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس المردودية

مؤشرات قياس السيولة تهتم بدراسة تفصيلة ومعمقة لمقياس المردودية على مستويات النتيجة والعلاقة التسلسلية التي تربط كل عنصر بأجر.

أولا: مقاييس المردودية على مستوى النتيجة

تتمثل مقاييس المردودية على مستوى النتيجة في: الهامش الإجمالي؛ القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة الصافية.

1. **الهامش الإجمالي**: يعني الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها حيث يكون البيع لهذه المواد أو البضاعة على حالتها أي بدون إجراء أي تغيير عليها ويكون الهامش الإجمالي في المؤسسة التجارية أو القسم التجاري في حالة ما إذا كانت المؤسسة مزدوجة النشاط.

كما أنه يستعمل في قياس درجة مردودية المؤسسة التجارية ومقارنته بالمؤسسات الأخرى[1]، من نفس النشاط ومن قطاعات أخرى وذلك بالنظر إلى النسب النموذجية المحددة ومن هذه النسب: الهامش الإجمالي على مبيعات بضاعة، والهامش الإجمالي على تكلفة البضاعة المستهلكة.

إن تغيير في الهامش الإجمالي من دورة استغلالية إلى أخرى يرجع للأسباب وهي عند ارتفاع سعر البيع الوحدة الصافي أو سواء انخفاض في سعر تكلفة البضاعة المباعة أو كلاهما في نفس الوقت، ومن بين فوائد حساب الهامش الإجمالي في التسيير هو أنه يسمع بقياس ومراقبة القدرة التجارية للمؤسسة لذا فعند حدوث أي تغيير في الهامش الإجمالي يجب أن نبحث عن مسؤولية التي قد تعود إلى سياسة الشراء غير الجيدة، كما أنه يستعمل كأساس للتقديرات.[2]

2. **القيمة المضافة**: تعني الفرق بين الإنتاج من جهة والاستخدامات الوسطية من سلع وخدمات والمتحصل عليها من الغير والمستعملة من هذا الإنتاج من جهة ثانية، والقيمة المضافة في المؤسسات التجارية تعبر عن الفرق بين الهامش الإجمالي واللوازم والخدمات المستهلكة، أما في المؤسسات الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المخزون وإنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة.[3]

كما وتعني الثروة الإضافية المنشأة في المؤسسة باستخدام مختلف الخدمات ومواد الغير، إضافة إلى وسائلها الخاصة وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – مستلزمات الإنتاج من السلع والخدامات

ويمكن دور القيمة المضافة في مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني (الدخل الوطني) وكذلك كمقياس لحجم ودرجة تكامل العمودي أو الداخلي للمؤسسة وكمقياس لتطوير قدرة المؤسسة وذلك باستعمال النسبة الموالية[4]:

[1] ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990، ص: 76.

[2] ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص: 76.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 78.

[4] بن شليف محمد لمين، بوسماحة فاروق، مرجع سابق، ص 26.

القيمة المضافة ÷ إنتاج السنوات المتتالية

3. **نتيجة الاستغلال**: تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدورة محددة وتمثل الفرق بين مصاريف المؤسسة والنواتجها، وتخص العناصر المرتبطة بالإنتاج والاستغلال وهي نتيجة تظهر في جدول حسابات النتائج.

ويعبر عنها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الأعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية وتأخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في أي انحراف، وهذا إذا توفر عنصر الاستقلالية التامة في الوسائل المؤدية إلى تحقيق الهدف المنشود وخاصة الأهداف التسويقية والمتمثلة في سياسة تحيد الأسعار وهو أهم مشكل تعاني منه معظم المؤسسات الوطنية فأسعار السلع والبضائع ضرورية والتي تحدد من طرف الحكومة وذلك بمراعاة دخل المواطنين ودراستها، وهكذا فإن المؤسسات أو الفروع التابعة لها التي تعمل بمثل هذه السلع قد تحقق خسارة في نتيجة الاستغلال وهذا راجع إلى أن إيراداتها لا تغطي كل تكاليفها ونتيجة خسارة مثل هذه المؤسسات ترجع إلى أسباب سياسية واجتماعية معينة ولم تكون هذه الأخيرة قادرة على مواكبة سير التطور التقني.[1]

4. **النتيجة الصافية**: تمثل النتيجة مؤشرا مهم لقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، وكذا لحساب مردودية عناصر الأصول غير الجارية وهي النتيجة التي تظهر بعد خصم الضرائب على أرباح الشركات.

ثانيا: مقاييس أخرى للمردودية

من بين المقاييس الأخرى للمردودية: مقياس التدفق النقدي؛ التمويل الذاتي، النتيجة المالية.

1. **التدفق النقدي**: إن اعتبار النتيجة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس المردودية لا يمكن أن يكون كاملا وصحيحا نظرا لأن المؤسسة تستعمل الإهتلاكات وهذه الأخيرة قد تؤثر بدرجة كبيرة على النتيجة النهائية التي تعبر عن إيرادات المؤسسة.

ويتم تقسيم الفائض النقدي إلى:

الفائض النقدي الصافي = النتيجة الإجمالية + الإهتلاكات + المؤونات

الفائض النقدي الإجمالي = النتيجة الإجمالية + الإهتلاكات + المؤونات

[1] ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

2. **التمويل الذاتي**: أي إمكانية المؤسسة من تمويل نفسها بنفسها عن طريق أنشطتها، ويكون هذا بعد التحصل على نتيجة الدورة ويضاف إليها الإهتلاكات والمؤونات وقبل الوصول إلى قدرة التمويل الذاتي، تمر على يسمى بالفائض النقدي الذي سبق التطرق إليه.

التمويل الذاتي = التدفق النقدي الصافي – الأرباح الموزعة

ويمكن تقديم التمويل الذاتي على أنه مجموع المواد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها والاستقلالية من التمويل الخارجي ويستعمل التمويل الذاتي في:

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار في برامج استثمارية للمؤسسة؛
- إمكانية دفع السندات والأسهم؛
- إمكانية تعديل أو تصحيح عدم كفاية رأس مال العامل الصافي أي تحقيق شروط التوازن الدائم.

3. **النتيجة المالية**: بعكس جدول حساب النتائج نتيجة عمليات التشغيل في المؤسسة وما تؤدي إليه من نتيجة ربح أو خسارة، على اعتباره قائمة تعد بطريقة يعرض فيها مجاميع الإيرادات المتعلقة بالمؤسسة لفترة زمنية معينة وما يقابلها من نفقات التي وجب على المؤسسة تحملها بهدف تحقيق وضمان تلك الإيرادات.

لقياس مردودية المؤسسة يمكن مقارنة النتيجة المتحصل عليها في نهاية السنة بالإمكانيات المتوفرة ويعبر عنها بالنسبة التالية:

النتيجة المالية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

هذه النسبة تقيس مردودية رؤوس الأموال المستخدمة في استغلال أو مردودية النشاط وتدل هذه النسبة على درجة المديونية وتعطي بالعلاقة:

(مجموع الأصول ÷ الأموال الخاصة) = 1+ (الديون ÷ الأموال الخاصة)

والعلاقة الأخيرة نحصل عليها عن طريق تطبيق العلاقة التالية[1]:

(الأموال الخاصة ÷ مجموع الأصول) + الديون = 1

(مجموع الأصول ÷ الأموال الخاصة) = (مجموع الديون ÷ الأموال الخاصة) + 1

[1] ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990، بتصرف، ص: 76.

وعليه نستنتج أن مردودية الأموال الخاصة تتعلق بمردودية الاستغلال وبدرجة الاستدانة وفي ظل دراسة المردودية على أساس المعطيات المحاسبية نجد عدة مشاكل من ناحية القيمة الحقيقية للمبالغ النقدية وكذلك التضخم في المردودية وفق العلاقة:

النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول

فالنتيجة مقيمة بأسعار مالية عكس الأصول المقيمة بمبالغ ذات قدرة شرائية تختلف عن القدرة الشرائية للمبالغ المكونة للنتيجة الصافية.

كما وتعبر النتيجة المالية عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من عملياتها المالية، وبمكن حساب النتيجة المالية كما يلي[1]:

النتيجة المالية = المنتوجات (الإيرادات المالية) – الأعباء المالية

تشمل الإيرادات المالية في العمليات الآتية:

- الإيرادات الناجمة عن الاستثمارات والتوظيفات المالية؛
- الفوائد والإيرادات المماثلة، ومنها مداخيل الحقوق التجارية ومختلف التوظيفات؛
- الإيرادات الناتجة عن عمليات التنازل عن الأصول المالية؛
- الفرق الإيجابي في الصرف.

أما الأعباء المالية تتضمن العمليات الآتية:

- مختلف الفوائد والاقتطاعات المماثلة عنها؛
- الفارق السلبي لعمليات الصرف؛
- مختلف المصاريف الناتجة عن عملية التنازل عن الأصول المالية؛
- خسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات؛

وعليه تساعد النتيجة المالية المؤسسة من خلال مراقبة أدائها المالي، أي مراقبة ومتابعة الحدود القصوى لعمليات الاستدانة من خلال مؤشر النتيجة المالية، ومنه فالنتيجة المالية تساهم بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات التمويلية للمؤسسة.

[1] بنية محمد: محاضرات في التحليل المالي، تخصص تسويق الخدمات، تسويق فندقي وسياحي، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، الجزائر، 2018، ص: 44.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المردودية

تتمثل العوامل المؤثرة على نسب المردودية في المؤسسات في:

1. عوامل متعلقة بهوية المؤسسة

من بين العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة والتي تندرج ضمن ظروف البيئة الداخلية للمؤسسة نجد:[1]

- **الهيكل التنظيمي**: يظهر تأثير الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال عملية تنظيم الأنشطة والمهام المتعلقة بالوظيفة المالية، وهو ما يسمح بتقسيم الموارد الضرورية لعملها، كما يسمح الهيكل التنظيمي بتقسيم المسؤوليات بين أفراد المؤسسة بما يضمن تصحيح الانحرافات الواقعة لعدم تماشيها مع الأهداف المالية الموضوعة، والمبنية على أساس القرارات المالية التي تتأثر بدورها بطبيعة الهيكل التنظيمي الموضوع.
- **التكنولوجيا**: وهي تمثل التقنيات والوسائل المستخدمة من قبل المؤسسة والتي تتلاءم مع طبيعة أنشطتها، كما تساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، ما يجعل المؤسسة مجبرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتفق مع احتياجات العمل، ويؤثر بصورة ايجابية على جودة الأداء المالي.
- **حجم المؤسسة**: يعتبر حجم المؤسسة من بين العوامل الأكثر تأثيرا على الأداء المالي، حيث أظهرت بعض الدراسات وجود أثر سلبي للحجم على الأداء، نظرا ألن الزيادة في الحجم تفرض على المؤسسة تنظيما أكثر تعقيدا للمسؤوليات والمهام، وهو ما يجعل الحجم في هذه الحالة عائقا أمام الرقابة والتقييم، بينما يرى آخرون بأن كبر الحجم يؤثر تأثيرا إيجابيا على الأداء المالي، وذلك لأن المؤسسات الكبيرة عادة ما تعتمد على الأفراد ذووا خبرة وكفاءة مهنية للقيام بعملية التقييم وهو ما يساعد على تحسين مستوى الأداء المالي.

2. عوامل متعلقة بنتائج المؤسسة

من بين العوامل المؤثرة على الأداء المالي والتي سبق الإشارة إليها ضمن الدراسات السابقة نجد:

- **إنتاجية المؤسسة (معدل دوران الأصول أو الأموال الخاصة)**: هي مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات، قياسا بالمدخلات التي تم استثمارها

[1] بقباقي مسعودة: أثر الهيكل المالي على أداء المؤسسات الجزائرية: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص: 09.

للغرض الإنتاجي، وسيتم احتساب الإنتاجية من خلال احتساب معدل دوران الأصول، حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على استغلال كافة الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن المؤسسة تستخدم موجوداتها بكفاءة عالية في تحقيق المبيعات.[1]

- **الاستدانة (الرفع المالي):** يعد التمويل بالاستدانة أو ما يعرف بالرفع المالي احد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات، ويرتبط بمدى كفاءة إدارة المالية في الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، مما ينعكس على أدائها المالي، إذ ينعكس سلبا على أداء المؤسسة في حال عدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية، حيث يؤدى إلى زيادة المخاطر المالية الناجمة عن التمويل بالاستدانة المتمثلة في ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة زيادة الاقتراض، وعدم القدرة على السداد، نتيجة عدم القدرة على تحقيق عوائد كافية لتغطية تكلفة التمويل، ويظهر اثر ذلك في حال استخدام الأموال المقترضة في سد عجز السيولة أو تعويض خسائر أكثر منها استخداما في تمويل الاستثمارات.[2]
- **معدل نمو المؤسسة:** معدل نمو المؤسسة من بين محددات الأداء المالي الجيد والمقياس للمردودية المالية، والسبب يرجع إلى كون المردودية هي ناتج تفاعل مختلف سياسات المؤسسة، حيث أن المؤسسات عليها تحديد مجموعة متنوعة من المبادرات بما فيها نمو المبيعات والذي يؤدي إلى تحقيق أهدافها المالية.
- **السيولة:** أي توفر أموال سائلة كافية لدى المؤسسة بهدف مواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة، حيث تحتفظ المؤسسة بالسيولة من أجل المضاربة والاحتياط، ويمكن أن تستخدم المؤسسة السيولة في حالة عدم توفر مصدر تمويل خارجي أو عندما يكون مكلفا، كما أن درجة السيولة المرتفعة للمؤسسة تساعدها على تسوية التزاماتها في فترات انخفاض الأرباح وعليه فإن حسن إدارة السيولة وتقليص مدة الدورة التشغيلية يعمل على رفع قيمة المؤسسة وأدائها المالي.

3. العوامل الخارجية الأخرى

[1] سماح عفيف عاشور الفار: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج S'TOBINQ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2018، ص: 14.

[2] بكاري بلخير، دغوم عبد الرحمان: دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود خلال الفترة 2009-2014، مجلة العدد الاقتصادي العدد:28، جامعة الأغواط – الجزائر، 2017، ص: 110

يقصد بها المتغيرات التي تحيط بالمؤسسة من البيئة الخارجية والتي تؤثر عليها، ويكون هذا التأثير إما في شكل فرص تمنح للمؤسسة من أجل تطوير أدائها، أو في شكل تهديدات تحتاج المؤسسة إلى تجنبها، وتتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي:[1]

- **العوامل الاقتصادية**: مثل أوضاع السوق، المنافسة ... إلخ؛
- **العوامل الاجتماعية**: وتشمل الأخلاق والقيم التي يرتكز عليها المجتمع (الزبائن) بالإضافة إلى عاداته وحاجاته؛
- **العوامل السياسية**: بمعنى مدى تأثر المؤسسة بالنظام السياسي القائم في الدولة، وهل توجد سياسات تقيد أنشطة المؤسسة؛
- **العوامل القانونية**: من خلال القوانين والتشريعات التي تنظم حياة الأفراد وحقوقهم، وأنشطة المؤسسة والحريات الاقتصادية الممنوحة لها.

وهنا وجب الإشارة إليه من خلال هذا المبحث أن مقاييس ومؤشرات المردودية تقدم أدلة مفيدة لفعالية عمليات المؤسسة، حيث تمكن من قياس مدى نجاح المؤسسة في توليد وتحقيق الأرباح، ويمكن أن يكون للاستدانة تأثير مزدوج وفقا للعلاقة بين تكاليف الاستدانة والمردودية، بحيث يكون التأثير الإيجابي في حالة ما كانت مردودية الأصول كافية لتغطية التكاليف، والتأثير السلبي يكون إذا لم تغطى مردودية المؤسسة تكاليفها.

المبحث الثالث: ماهية الملاذات الضريبية

المطلب الأول: مفهوم الملاذات الضريبية وخصائصها

1. المفهوم

ظهرت وانتشرت عدة مصطلحات للملاذات الضريبية، منها: الجنات الضريبية أو الملاذات الضريبية(**TaxHavens**) ، والملاجئ الضريبية(**TaxShelters**) ، والتشريعات السرية (**SecrecyJurisdictions**)، والمراكز المالية الخارجية(**Offshore Financial Centers**) ،

[1] بقباقي مسعودة، عليش فطيمة، عبابة علي: المتغيرات المحددة لمستوى الأداء المالي في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر: تحليل لعينة من المؤسسات ما بين 2013- 2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد: 13، العدد: 01، الجزائر، 2022، ص: 125.

ودول الإعفاء الضريبي .(**States Without Taxation**) ويمكن توضيح الملاذات الضريبية من حيث مفهومها وخصائصها كما يلي[1]:

- **التعريف الأول**:حتى وقوع الأزمة المالية لعام 2008، كانت الملاذات الضريبية يُنظر إليها عموما باعتبارها عروضا جانبية غريبة للاقتصاد العالمي، أو جزر الكاريبي، أو القلاع المالية في جبال الألب التي يرتادها المشاهير، وأفراد العصابات، والأرستقراطيون الأثرياء.
- **التعريف الثاني**:تعرف الملاذات الضريبية على أنها إقليم وطني تكون فيه القطاعات الضريبية في مجموعها أقل من غيرها في أي مكان آخر، وحيث يصل الأمر من الناحية العملية إلى عدم وجود ضريبة على الإطلاق.
- **التعريف الثالث**:هي مكان يسعى إلى جذب النقود من خلال عرض مرافق وتسهيلات مستقرة سياسيا لمساعدة الأشخاص أو الكيانات على تجاوز القواعد والقوانين والأحكام التنظيمية للسلطات القضائية في الأماكن الأخرى.
- **التعريف الرابع**:الملاذات الضريبية هي مقاطعة قضائية قد تكون دولة أو إقليما، تكون فيه الضريبة على الربح والدخل منخفضة جدااً أو معدومة، وتعمل على جذب الأموال اعتمادا على هذه الميزة. وعادة ما تمنح هذه المقاطعات ميزة أخرى وهي "السرية"، وهي ضرورية لمن يريد أن يتهرب من دفع الضريبة في بلده، حتى لا تستطيع السلطات الضريبية الوصول إلى معلومات عن هذه الأموال.
- **التعريف الخامس**:عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) الملاذ الضريبي بأنه نظام يعفي من تأدية الضرائب أو نظام ضريبي متساهل، حيث تعتبر الضرائب بسيطة على العائدات المالية أو العائدات الناتجة عن نشاط الخدمات، أو ما يُنظر إليه كمكان يوفر لغير المقيمين فيه إمكانية التهرب من دفع الضريبة المستحقة في محل إقامتهم.

2. خصائص الملاذات الضريبية

يتبين من المفاهيم التي تناولناها سابقا أن الملاذات الضريبية تتكون من مجموعة من الخصائص التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

[1] نيكولاس شاكسون: التصدي للملاذات الضريبية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2019، ص: 22.

[2] مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2017.. قويز جهان: اثر الملاذات الضريبية على التحصيل الضريبي حالة الجزائر

❖ **المعدلات المنخفضة للضريبة:** من النتائج المنطقية في الأدب الاقتصادي والمالي أن معدل الضريبة له تأثير واضح ومباشر في قرارات الاستثمار، خصوصا للشركات الدولية التي تبحث دائما عن المزايا والحوافز الضريبية لتوطين أنشطتها المربحة في دول ذات معدلات ضريبة منخفضة، وهذا ما تحققه الملاذات الضريبية لأن الضرائب على الدخول والأرباح تفرض فيها بمعدلات منخفضة للغاية، أو قد لا تفرض نهائيا.

ترتكز الضريبة في تلك الدول، في معرض تشجيعها للاستثمار، على أمرين وهما:

الأول: أن هذه السياسة تشكل جزءا من سياسة الدولة في جذب الشركات والمصارف والاحتكارات الدولية.

الثاني: أن تلك الدولة قد لا تكون في حاجة أصلا إلى فرض الضرائب لوجود إيرادات أخرى كافية تعتمد عليها في تغطية نفقاتها.

ففي الباهاما وبرمودا وجزر الكايمان يلاحظ أن تشريعات تلك الدول لا تفرض أي ضرائب، لا على الدخول الفردية ولا حتى على أرباح الشركات، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الملاجئ التي تفرض الضرائب بمعدلات منخفضة. كما أن بعض الدول تفرض الضرائب بمعدلات معقولة أعلى من الدول المذكورة سابقا، ولكنها تعطي مزايا أخرى تفوق أهمية انخفاض معدل الضريبة.

ويلاحظ أن أغلبية الملاذات الضريبية تفرض ضرائب معقولة ومهمة على الدخول المحلية، إلا أنها تفرض ضرائب بمعدلات منخفضة جدا أو لا تفرضها نهائيا على الدخول والأرباح ذات المصدر الأجنبي.

ومن هنا تأتي أهمية عَدِّ الملاذ الضريبي آلية مهمة في خلق ظاهرة التهرب الضريبي لتلك الدخول أو الشركات التي تهرب عادة إلى تلك الملاذات من أجل تخفيض العبء الضريبي عليها.

❖ **الاستقرار السياسي:** هو أحد العوامل المهمة المؤثرة في قرارات الاستثمار، ويعرف الاستقرار السياسي بأنه: "كون الدولة ذات نظام سياسي واضح لا يُخشى معه حدوث انقلابات أو ثورات أو حروب أهلية من شأنها أن تؤدي بشكل أو بآخر إلى إعاقة الاستثمارات عموما، والأجنبية منها بشكل خاص[1]."

[1] ، تاريخ الزيارة: 15 مارس، الساعة 12:00متاح على الرابط:(2026)الموسوعة العربية، **الملاذات الضريبية** (https://mail.arabency.com.sy/law/details/1649)

ويعد من متممات الاستقرار السياسي في أي دولة الاستقرار القانوني والتشريعي، بحيث يأمن المستثمر الأجنبي عدم صدور قوانين تأميم أو مصادرة للمشروعات الأجنبية مع حدوث أي تغير في السلطة وتولي حكومة جديدة زمام الحكم.

ومما لا شك فيه أن أهم أولويات الاستثمار الناجح هو العمل ضمن مناخ سياسي وقانوني مستقر وآمن، وهذا ما يفسر قدرة دول مثل سويسرا على جذب رؤوس الأموال، كونها تمتاز بهذا الاستقرار؛ سواء من حيث انعدام وجود انقلابات أو حركات عسكرية في تاريخها، أو من حيث عدم إصدارها لأي تشريعات تتعلق بالتأميم أو المصادرة للمشروعات الاستثمارية.

- **السرية في العمل المصرفي والمعاملات التجارية**:تتمتع الملاذات الضريبية بامتلاكها قدرا كبيرا من السرية واحترامها لخصوصيات المستثمرين والمشروعات المشتغلة في أراضيها، وتبرز تلك السرية على نحو خاص في القطاع المصرفي، إذ تكون جميع الصفقات والتحويلات والقروض والإيداعات التي يقوم بها المستثمرون عن طريق بنوك تلك الدول طي الكتمان، وضمانا لهذه السرية، يتم إبرام عقد بين البنك والعميل يلتزم بموجبه البنك بالحفاظ على سرية معاملات وحسابات العميل، وتترتب عليه مسؤولية مدنية في حال إخلاله بهذا الالتزام، في حين يقع على عاتق العميل إثبات عدم وفاء البنك بالتزامه، والأكثر من ذلك، أن بعض الدول مثل سويسرا كانت تفرض عقوبات جنائية على البنك الذي يخل بالتزامه بسرية صفقات وحسابات عملائه.

ولكن بالمقابل، فإن هذه السرية والبيئة الاقتصادية المتحررة اللتين تتمتع بهما الملاذات الضريبية تشكلان مناخا مناسبا لتكاثر بعض الأنشطة المالية غير المشروعة، مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي، مما يقود إلى الاقتناع السياسي والقانوني الكامل بوجود ارتباط وثيق بين هذه الأنشطة وبين الملاذات الضريبية.

لذلك يلاحظ أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) بمساعي الدول المتقدمة – باعتبارها أكثر المتضررين من وجود الملاذات الضريبية – قد دأبت باستمرار على وضع معايير خاصة بالشفافية الضريبية والمصرفية، وذلك بهدف مكافحة غسيل الأموال والتهرب الضريبي الذي يسبب خسارة مليارات الدولارات لخزائن الدول الكبرى. وباستمرار، كانت هناك "قائمة سوداء" تصدرها

المنظمة وتحدثها دوريا، تتضمن الملاذات التي لا تلتزم بمعاييرها، ومن أهمها (سابقا): إمارة موناكو، ليختنشتاين، أندورا، وليبيريا[1].

وقد شهدت العاصمة الفرنسية باريس في أكتوبر من عام 2008 اجتماعا شاركت فيه 17 دولة متقدمة بهدف مكافحة الملاذات الضريبية المدرجة في القائمة السوداء للمنظمة. علما أن المنظمة شطبت في عام 2009 سويسرا من قائمة الملاذات الضريبية بعد توقيع الأخيرة على اتفاقية مكافحة الازدواج الضريبي الثانية عشرة والتزامها بمعايير الشفافية.

- **الموقع الجغرافي المتميز ووجود وسائل اتصالات ومواصلات متطورة:** يؤدي الموقع الجغرافي المتميز للملاذات الضريبية دورا مهما في جذب الشركات والمشروعات الأجنبية. وبإمعان النظر في التوزيع الجغرافي لأهم الملاذات، نلاحظ أنها غالبا ما تكون دولا مجاورة للدول المتقدمة، ويبدو ذلك بوضوح في القارتين الأمريكية والأوروبية؛ لأن هذه الملاذات تستخدم كـ "قنوات انتشار" لجني الدخول التي تحاول الشركات الدولية إبعادها عن السلطات الضريبية في دولها الأم.

إضافة إلى الموقع، فإن هذه الدول تحوز عادة شبكة متطورة وواسعة من المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية كخطوط الطيران ووسائل النقل البحرية، وتعد جزر الكايمان مثالا واضحا على ذلك.وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الملاذات الضريبية تعمل باستمرار على تطوير بنيتها الإدارية والقانونية، على نحو يسهل عمليات تأسيس الشركات بأنواعها داخل أقاليمها، وهذا ما يفسر التزايد الملحوظ في عدد الفروع والشركات الوليدة للشركات متعددة الجنسيات في تلك الأقاليم، خصوصا في السنوات الأخيرة.

- **استقرار العملة الوطنية وضعف الرقابة على سوق الصرف**[2]:الأمر اللافت للانتباه في العقدين الأخيرين هو أن معظم الملاذات الضريبية حاولت أن تتطور وتقدم نفسها بصفتها مراكز مالية حرة؛ إذ تزاول فيها الأنشطة المالية والمصرفية وأنشطة الشركات القابضة على نحو واسع، وهي في سبيل ذلك تعتمد على الإقراض والاقتراض الدوليين بالعملات غير الوطنية، سواء كانت تلك الأنشطة

[1] **الملاذات الضريبية**، الموسوعة العربية(2026):متاح على الرابط: 12:00 15 مارس، تاريخ الزيارة: (https://mail.arabency.com.sy/law/details/1649)

[2] إسكندر قطيش وعبد المالك غجاتي: الجنات الضريبية ودورها في تآكل القاعدة الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، السنة الجامعية 2025-2024.

المالية تتعلق بأموال شخصية لمستثمرين أفراد أو شركات. وترتبط تلك المناطق المالية الحرة بنحو وثيق بكبرى وأبرز المراكز الاقتصادية الرئيسية في العالم مثل نيويورك، ولندن، وطوكيو، وزوريخ.

ولعل أهم العناصر التي تميز الملاذات الضريبية هي استقرار عملتها الوطنية، إضافة إلى قوة هذه العملة تجاه العملات الأخرى.

وتعد قابلية العملة للتحويل إلى العملات الرئيسية في العالم من أهم عناصر هذه الخاصية؛ والسبب في ذلك أنها تعتمد بصورة رئيسية على الاستثمار الأجنبي، مما يتطلب أن تتوافر لديها إمكانية انتقال الأموال منها وإليها من قبل أولئك المستثمرين الأجانب. وهذا يستلزم حتما أن تكون عملة دولة الملاذ الضريبي المعنية قابلة للتحويل إلى أهم وأقوى وأشهر العملات على الصعيد العالمي وهي: (الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، والين الياباني، واليوان الصيني، وقد أضيف إليها منذ أواخر القرن الماضي عملة الاتحاد الأوروبي "اليورو").

بل إن بعض الملاذات الضريبية تعتمد أساسا على الدولار الأمريكي في تعاملاتها النقدية ولا تعتمد على عملتها الوطنية، ومثال ذلك **بنما** التي يشكل الدولار الأمريكي العملة الأساسية المتداولة فيها، ولا يكون هناك اعتماد كبير على عملتها الوطنية (البالبوا) في التعاملات الورقية.

ويشار هنا إلى عدم وجود رقابة حكومية صارمة على سوق الصرف الأجنبي في الملاذات الضريبية، كتلك الرقابة الموجودة في الدول الأخرى؛ وهذا طبعا يصب في مصلحة المستثمرين الأجانب لأنه يسهل لهم تحويل أموالهم من وإلى تلك الملاذات الضريبية بغية تخفيض أعبائهم الضريبية، ومن ثم تعظيم أرباحهم النهائية.

المطلب الثاني: أنواع الملاذات الضريبية

توجد عادة عدة أنواع للملاذات الضريبية، يمكن تصنيفها وفق عدة معايير نذكر أهمها[1]:

1. معيار الشمول

❖ **الملاذات الضريبية العامة**:وهو النوع الشائع والمنتشر بكثرة، وهو عبارة عن دول وأقاليم تتضمن تشريعاتها الضريبية والاستثمارية أنظمة ضريبية خاصة تُطبق على الجميع، وتمنح جملة من الحوافز الضريبية والمالية للاستثمارات الأجنبية بوجه عام.

[1] وداد بوقلع، مصباح حراق :الجنات الضريبية والخسائر في النظام الضريبي العالمي، المجلة الدولية للأداء والاقتصاد، المجلد 4، العدد 1، جوان 2021، ص: 68-69

❖ **الملاذات الضريبية الخاصة**:وهي دول أو أقاليم تُنشئ أنظمة ضريبية خاصة لأنواع معينة من الشركات فقط. وخير مثال على هذا النوع "لوكسمبورغ" التي تقدم نظاما ضريبيا خاصا للشركات القابضة وفقا لتشريعها الصادر عام 1929؛ فالشركات القابضة هناك لها معاملة خاصة فيما يتعلق بمعدل الضريبة تختلف عما هو مطبق على المشروعات الوطنية والأجنبية الأخرى.

2. معيار فرض الضرائب

وفقا لهذا المعيار تصنف الملاذات الضريبية إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

❖ **الملاذات الضريبية عديمة العبء الضريبي**:(Nil TaxHavens) هي دول أو مناطق لا تفرض أي ضرائب مباشرة على الدخل أو الأرباح أو رأس المال أو الميراث. غالبا ما تفتقر هذه الملاذات إلى اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى، مما يعزز من خصوصية وحماية الأصول المالية. ومن أمثلتها: أنجويلا، موناكو، جزر كايمان، وجزر توركسوكايكوس.

❖ **الملاذات التي تعفي الضرائب على المصادر الأجنبية** (Foreign Source Exempt Havens):هي دول لا تفرض ضرائب على الدخل أو الأرباح التي يتم الحصول عليها من مصادر أجنبية، بشرط عدم ممارسة نشاط محلي داخل تلك الدول. ومن أمثلتها: كوستاريكا، هونغ كونغ، سيشل، سنغافورة، وبنما.

❖ **الملاذات الضريبية منخفضة العبء الضريبي**:(LowTaxHavens) هي دول تفرض ضرائب على دخل السكان في جميع أنحاء العالم، ولكنها تمنح مزايا ضريبية وفرصا لاستخدام المعاهدات الخاصة بالازدواج الضريبي بهدف تخفيف العبء المالي، مثل: النمسا، بربادوس، وهولندا.

3. معيار الشفافية والسرية

يمكن أيضا تصنيف الملاذات الضريبية حسب الخصائص الأخرى مثل الشفافية فإما تكون متعاونة رسميا أو غير متعاونة جزئيا، وتشمل إعفاءات كاملة أو جزئية من الضرائب على أنواع معينة من الدخل أو الأرباح، وأيضا السرية حيث تفرض قوانين صارمة تحمي سرية حسابات العملاء الأجانب مما يسهل التهرب الضريبي.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لوجود الملاذات الضريبية

يترتب عن الملاذات الضريبية انعكاسات وآثار سلبية بسبب المزايا الجبائية التفضيلية التي تقدمها ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1. **تهديد التوازن المالي بين دول العالم**:حيث يفضل أصحاب الثروات تهريب أموالهم وأرباحهم وكذلك الاستثمارات في البلدان التي تقدم لهم أفضل المزايا والإعفاءات الضريبية مما يترتب عنه مجموعة من الانعكاسات السلبية على اقتصاديات الدول ذات الضغط الضريبي المتوسط أو المرتفع.
2. **المخاطر الأمنية**:خاصة من المنظمات الإجرامية الدولية والتنظيمات الإرهابية التي تستغل الخدمات البنكية التي تلتزم بالحماية المطلقة للمعلومات والمعطيات حول التحويلات البنكية لتمويل عملياتها في باقي بلدان العالم. هذه المعطيات دفعت المنتظم الدولي من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لبلورة مجموعة من الإجراءات للحد من ظاهرة الجنات الضريبية.
3. **انخفاض حاد وكبير في الموارد الجبائية**:فصغر مساحة البلدان المصنفة كجنات ضريبية وقلة عدد سكانها يمكنها من عدم فرض ضرائب كثيرة ومرتفعة، في حين أن الدول الأخرى ستجد نفسها مرغمة لمنع تهريب الأموال والأرباح خارج تراب الدولة على سن مجموعة من الإعفاءات الضريبية على الشركات والأفراد خاصة الأثرياء مما سيضعف مواردها الجبائية ويجعلها غير قادرة على إنجاز البرامج الحكومية في المجالات الاجتماعية والبنية التحتية، وهو ما يفاقم الأوضاع الاجتماعية خاصة في الدول النامية التي تعاني أصلا من نقص الموارد المالي
4. **تشكل الجنات الضريبية علبة سوداء للجريمة المنظمة الدولية**:من خلال توفيرها لوسائل وآليات قانونية قادرة على التغاضي عن مصدر هذه الأموال وعن هوية أصحابها، كما أنها ترفض التعاون مع الدول الأخرى للقيام بتحقيقات جبائية أو جنائية تتعلق بهذه الأموال، فهي تقوم بدور الوسيط بين شبكة التحويلات المالية الدولية الشرعية وهذه الأموال المجهولة المصدر أو ذات المصدر المشبوه فهي تساهم في تفشي الارتشاء على المستوى الدولي وتمويل المنظمات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية.
5. **فالجنات الضريبية تمنح خاصية السر البنكي والحماية المطلقة للعمليات المالية والتجارية** التي تمكن من إبقاء هوية المالكين والمستفيدين من التحويلات المالية مجهولة، حيث إن امتناع هذه الدول

[1] زواق الحواس، محاضرات في مقياس نظم الضريبة الدولية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2019-2020، ص 20.

عن التعاون مع بقية بلدان العالم شكل عائقا يكفل الحماية للمتهربين من الضرائب وأصحاب الثروات ذات المصدر غير المعروف.

6. **تشكل الجنات الضريبية ملاذا آمنا لإخفاء الأموال المتحصلة من عمليات الارتشاء الضخمة:** من خلال الخدمات التي تقدمها البنوك عن طريق تغيير مسار الأموال عدة مرات وتغيير مصدرها وإنشاء شركات وهمية وصفقات غير حقيقية بهدف تبييض مصدر تلك الأموال.
7. **يؤدي وجود الجنات الضريبية إلى تزايد مخاطر الأزمات الاقتصادية العالمية:** فهي تغير مسار المدخرات العالمية وتعمل على تركيزها في مناطق معينة، كما تسهل تداول الأموال بدون مراقبة، كما تجعل من البيانات المحاسبية والنتائج المالية للشركات خاصة متعددة الجنسيات غير دقيقة والتي تشكل في أغلب الأحيان الأساس الذي تعتمد عليه بعض الشركات لإعلان إفلاسها المعتمد للتهرب من الضريبة والديون وغيرها من الالتزامات، كما تؤدي بسبب التداول لرؤوس الأموال بدون مراقبة إلى تنامي هروب الأموال من الدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لهذه البلدان.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل الذي خصصناه لبناء الإطار النظري للمحاكاة المالية والمردودية والملاذات الضريبية، تمكنا من تفكيك أبعاد هذه المفاهيم الثلاثة وسبر أغوار العلاقة الديناميكية التي تربط بينها كأعمدة أساسية في منظومة الهندسة المالية الحديثة.

لقد تبين لنا من خلال المبحث الأول أن المحاكاة المالية كأداة إستراتيجية لم تعد مجرد خيار تكميلي، بل أصبحت عصب التخطيط المالي المعاصر، فمن خلال فهم تعريف المحاكاة وأنواعها وإدراك آلية عمل نموذج المحاكاة، اتضح لنا كيف تخضع المؤسسات متغيراتها المالية المستقبلية للاختبار الافتراضي، مستفيدة من فوائد نموذج المحاكاة في تقليل مستويات عدم اليقين وصناعة قرارات إستراتيجية قائمة على معطيات دقيقة.

وقد قادنا هذا بالضرورة إلى المبحث الثاني المعني بالمردودية للأنشطة الاقتصادية، حيث أزاح تعريف المردودية الستار عن كونها المعيار الحقيقي لمدى نجاح المنشأة في استغلال مواردها، كما أظهرت مؤشرات قياس المردودية تنوع أدوات التقييم المالي، لتأتي العوامل المؤثرة في المردودية المالية لتؤكد حقيقة جوهرية، وهي أن العبء الضريبي يعد من أكثر المتغيرات حساسية وأشدها تأثيرا على تآكل أو تعظيم هوامش الربحية والأداء المالي العام للمؤسسة.

وانطلاقا من الرغبة في تحسين تلك المردودية وخفض التكاليف، بحثنا في المبحث الثالث ظاهرة الملاذات الضريبية، حيث سمح لنا استعراض تعريف الملاذات الضريبية وأنواعها وآلية عملها بفهم كيف توظف الشركات متعددة الجنسيات نماذج المحاكاة المالية المتقدمة لهندسة عمليات تحويل الأرباح نحو تلك الجنات الضريبية للاستفادة من الإعفاءات ومعدلات الضرائب الصفرية، غير أن هذا السلوك، ورغم عوائده المالية الضخمة على الشركات، يفرز حزمة من الآثار السلبية للملاذات الضريبية متمثلة في حرمان الاقتصاديات الوطنية من مواردها السيادية، وإحداث تشوهات عميقة في حركة رؤوس الأموال والاستثمار على الصعيد العالمي.

بناء على ما تقدم، نخلص إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة هي علاقة تكامل وسببية؛ فالمحاكاة المالية هي الآلية التي تصمم وتتنبأ بالنتائج، والملاذات الضريبية هي البيئة المستغلة لتعظيم الأرباح، والمردودية الاقتصادية هي الهدف النهائي والمقياس الحقيقي لنجاح هذا التفاعل المالي المعقد، إن هذه التوليفة النظرية تشكل حجر الأساس الذي سيمكننا في الفصول التالية من الانتقال من سياق المفاهيم المجردة إلى فضاء التحليل التطبيقي للأنشطة والعمليات المالية في بيئة دولية شديدة التنافس والتحايل.

الفصل الثاني

نمذجة العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والملاذات الضريبية

تمهيد الفصل:

إن التهرب الضريبي الدولي أي استغلال الثغرات القانونية وتجنب دفع الضرائب من خلال استغلال القوانين القائمة هو الظاهرة لها تاريخ طويل مرتبط باقتصاد الرأسمالية والنظام المالي العالميين بمضاعفة تراكم الثروة مع استفاد الموارد الضرورية للدول، كل دولة تصمم نظمها الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة ينتج عن ذلك قيام أنظمة ضريبية متنوعة ومتباينة لذا تقوم بعض الدول سعيا وراء تحقيق مصالحها بوضع أنظمة ضريبية جاذبة تقوم على تقديم إعفاءات ومزايا ضريبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية والشركات المشروعات الأفراد على مثل هذا الدول بما يسمى ملاذ ضريبي والجنات الضريبية أو الملجأ الضريبي كما يطلق عليها أيضا الواحة الضريبية.

تعد الملاذات الضريبية أماكن لتلقي رؤوس الأموال الهاربة من النظم الضريبي وذلك لأنها توفر الأمان والأرباح والإعفاءات الضريبية لتلك الأموال فضلا عن السرية العالية في التعاملات التجارية وهناك أثار مباشرة وغير مباشرة لانتقال رؤوس الأموال نحو الخارج مما يؤثر سلبا على حركة النشاط الاقتصادي والاستثمارات المحلية.

وفي هذا إطار قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول عن تحليل الملاذات الضريبية من حيث التصنيف والآليات والأثر من خلال متطلبات تصنيف الى الجنات الضريبية واليات التهرب إلى ملاذات الضريبية وأثار الاقتصادية وبعض النماذج الملاذات الضريبية اما المبحث الثاني دوافع اللجوء إلى ملاذات الضريبية فتطرقنا الى دوافع اللجوء الشركات متعددة الجنسيات للملاذات الضريبية ودور الملاذات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي ومقارنة مردودية الأنشطة بالملاذات الضريبية وأما المبحث الثالث تحدثنا عن ملاذات الضريبية وتأثيرها في الاقتصاد عالمي وتطرقنا إلى دور الملاذات الضريبية في الاقتصاد عالمي وفي الأخير دور الملاذ الضريبي في مصايد الأسماك.

المبحث الأول: تحليل الملاذات الضريبية من حيث التصنيف والآليات والأثر

المطلب الأول: متطلبات تصنيف ملاذات الضريبية

حتى يتم تصنيف البلد كجنة الضريبية ينبغي توفير عدد من الخصائص والسمات الضرورية المميزة للجنات الضريبية، وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ثلاث ميزات رئيسية[1]:

1. **ضرائب اسمية ومعدومة:** رغم اختلاف الهيكل الضريبي من بلد إلى الآخر إلا أن الجنات الضريبية تقدم نفسها كأماكن يمكن لغير المقيمين فيها التهرب من دفع الضرائب المرتفعة عن طريق وضع أصولهم وأعمالهم في تلك الولايات القضائية، وتشتهر الجنات الضريبية المختلفة بالحسومات على عدة أنواع من الضرائب، غير أن هذه السمة وحدها غير كافية لتصنيف البلد كجنة الضريبية ذلك أن العديد من دول تمنح حوافز ضريبية لجذب الاستثمارات الخارجية لكنها لا تصف كجنات ضريبية.
2. **سرية المعلومات الشخصية:** يتضمن الجنات الضريبية سرية والمعلومات المالية الشخصية، كما أن لمعظمها قوانين رسمية، أو ممارسات إدارية تمنع عمليات التدقيق من قبل السلطة القضائية الأجنبي ة، كما تمنع ذلك كذلك تبادل المعلومات معها أو تشاركها معلومات قليلة.
3. **غياب الشفافية:** تتميز الأجهزة التشريعية والقانونية والإدارية للجنات الضريبية بكونها غير شفافة إذ أنه غالبا ما يتم إصدار أحكام السرية في الخفاء أو إجراء مفاوضات حول معدلات الضرائب.

بالإضافة إلى السمات المذكورة أعلاه، قام مكتب محاسبة حكومية (GAO US) بإدراج سمتين إضافيتين للجنات الضريبية[2]:

1. **عدم اشتراط التواجد المحلي:** عادة لا تتطلب الجنات الضريبية أن يكون الكيانات الخارجية وجود محلي كبير، معناه يمكن الحصول على مزايا الضريبية التي تمنحها الجنات الضريبية بمجرد تسجيل اسمك فيها، فالأمر لا يتطلب إنتاج سلع أو الخدمات أو القيام بأعمال تجارية داخل حدود البلد، وقد نتج عن هذا الامتياز وجود عدد كبير جداً من الشركات تشترك نفس العنوان ما يدل على غياب عمليات حقيقية كونها مجرد شركات وهمية على الورق فقط، وخير مثال على ذلك مبنى

[1] وداد بوقلع، مصباح حراق: الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي مع الإشارة لحالة الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد: 4، العدد: 01، جوان 2021 ص: 65.

[2] وداد بوقلع، مصباح حراق: الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي مع الإشارة لحالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

أوجلاند هاوس (Ugland House) المتكون من أربعة طوابق فقط مقره في جزر كايمان ويعتبر مقر لما يزيد عن 19000 شركة مسجلة.

2. **جنات الضريبية:** تسويق الجنات الضريبية نفسها كمراكز مالية خارجية كما تحب أن تطلق على نفسها لقب المراكز المالية الدولية (international financial centers) وغالبا ما تروج الجنات الضريبية لنفسها كأماكن: يستغرق فيها تأسيس شركة أو فتح حساب بنكي نفس الوقت الذي تستغرقه في موازنة دفتر الشيكات الخاص بك، بخلاف المزايا الضريبية والسرية الممنوحة، يجب كذلك توفر عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وحق سياسة لجعل منطقة ما جنة الضريبية، ولعل أهمها:

- **الاستقرار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني:** يعد عامل الاستقرار من العوامل المهمة التي تجذب المستثمرين الخارجيين، فالمزايا والإعفاءات الضريبية مهما بلغت لا تكفي وحدها إذا لم يتوفر البلد المضيف على المستوى المطلوب من الاستقرار السياسي والاقتصادي والقانون مع ضرورة توفر بيئة اجتماعية جاذبة، وخير مثال على ذلك سويسرا.
- **استقرار العملة الوطنية:** تمتاز الجنات الضريبية باستقرار في عملتها الوطنية وقوتها اتجاه العملات الأخرى، وقابلية العملة للتحويل إلى العملات الرئيسية في العالم، فهدف تمكين انتقال أموال المستثمرين الأجانب يستلزم أن تكون عملة دولة الجنة الضريبية قابلة للتحويل إلى أقوى وأهم وأشهر العملات على الصعيد العالمي كالدولار الأمريكي، أو الجنيه الإسترليني... إلخ، وللإشارة فبعض الجنات الضريبية تعتمد عملة غير عملتها الوطنية، مثال على ذلك اعتماد بنما على الدولار الأمريكي كعملة أساسية في التداول.
- **انعدام الرقابة على الصرف:** لأن غياب الرقابة على الصرف يسهل من عملية تحويل أموال المستثمرين الخارجيين من وإلى الجنة الضريبية، بهدف تخفيض أعبائهم الضريبية.
- **سهولة ومرونة التأسيس:** من السمات الأخرى البارزة للجنات الضريبية سهولة تأسيس الشركات وبتكاليف منخفضة للغاية، ودون الكشف عن الهوية كما أنها تتيح إمكانية الشراء لشركات حرفيا "من على الرف" إضافة إلى أنها لا تتطلب بأن يكون للشركات والمؤسسات المالية أي تواجد حقيقي على أراضيها.

- **الخدمات المصرفية والمهنية الدعم**: رغم أن سويسرا والنمسا ليست جنات ضريبية بشكل صارم، غير أنها تحظى بشعبية كبيرة بالنسبة للخدمات المصرفية الخارجية ووجبة آمنة للأصول.
- **المعاهدات**: تفقد العديد من المناطق شعبيتها كجنات ضريبية بسبب المعاهدات الدولية الخاصة بتبادل المعلومات والموقعة مع مختلف الحكومات. على النقيض من ذلك فقد أصبحت العديد من الجنات الضريبية مثل موريشيوس Mauritius شائعة بسبب الثغرات في معاهدات التهرب الضريبي الموقعة مع مختلف الولايات القضائية.
- **وسائل النقل والاتصالات**: وجود وسائل نقل واتصالات متطورة هو بمثابة حافز للمستثمرين الخارجيين، وذلك ما تظهره تجربة كل من هونغ كونغ وسنغافورة.
- **الموقع الجغرافي**: لطالما كان الموقع الجغرافي عاملا مهما في شعبية وجهات معينة، مثال على ذلك تعتبر جزر البهاما وجهة بحرية شعبية للشركات الأمريكية بسبب قربها من فلوريد

المطلب الثاني: آليات التهرب إلى ملاذات الضريبية وآثار الاقتصادية

1. **أليات التهرب إلى الملاذات الضريبية**

تشجيع الملاذات الضريبية إلى كسب رؤوس الأموال والأفراد والشركات الهاربة من المنظومات الضريبية لبلدانها، وتسمح بتبييض الأموال المتدفقة عليها من كافة أرجاء العالم كما يعتمد اقتصاد المناطق الملاذات الضريبية على القطاعين المالي والمصرفي فضلا على السياحة وقطاعات خدمية أخرى ويتم التهرب الضريبي إلى الملاذات الضريبية عن طريق[1]:

- **إنشاء الشركات الوسيطية أو الساترة**: في الجنة الضريبية هو المبدأ الذي يرتكز عليه النظام والتركيب الدولي، هذه المنشآت في الواقع لها دور في الوساطة وفي تمركز مداخيل منظمي هذه التعاملات والذي يتمنون أن لا يتم ضبطهم من قبل الإدارة الضريبية في بلد إقامتهم، إذ ينهض كيان الشركة الساترة على مجموعة عناصر معينة، وهذه العناصر هي:
  - أنها شركة يتم تأسيسها في بلد ذي معدل ضريبة منخفض أو لا تفرض ضرائب فيها نهائيا.
  - يتم تأسيس هذه الشركة أو السيطرة عليها من قبل أشخاص طبيعيين واعتباريين مقيمين في بلد ذي معدل ضريبة مرتفع.

[1] اسراء كاطع فياض، اسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب: الملاذات الضريبية الآمنة التوزيع الجغرافية والآثار الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، ايلول 2021، ص: 118.

- استخدام مناورة التهرب الضريبي الدولي من خلال هذه الشركة يقوم على أساس إدارة الإيرادات وتوجيهها من الشركة الأم إلى الشركة الساترة لأجل تمكين الشركة الأم من التهرب من الضرائب ذات السعر المرتفع المفروضة في دولة الأصل.
- تخفيض التكاليف العبء الضريبي في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع إلى أقصى حد ممكن وزيادة التكاليف في الدول ذات النظام الضريبي المنخفض (ملاذ ضريبي) وهذا كله قبل توزيع الأرباح.
- لا تقوم الشركات في الملاذات الضريبية بتحويل أرباحها إلى الشركة الأم حتى لا تفرض عليها ضرائب مرتفعة، وإنما تعيد استثماره في نفس الملاذات الضريبية من اجل تلافي الضرائب المرتفعة.

❖ **آلية الأسعار القابلة للنقل والقابلة للتحويل:** وهذه آلية أخرى يمكن أن يتم بواسطتها التهرب الضريبي الدولي وان عر التحويل السعر الذي يمكن بواسطته نقل الأرباح بين فروع الشركة أو بين مركز الشركة الأم وفروعها إذ يمكن أن تتلاعب الشركة بهذا السعر وتتحكم بأرباحها في أي مكان توجد فيه الشركة ويتم التهرب الضريبي عن طريق أسعار التحويل من خلال:

- إذا قامت أحدى الشركات مثلا الشركة ببيع المدخلات إلى الشركة تابعة لها أو إحدى فروعها فإنها لا تأخذ بنظر الاعتبار الأسعار الجارية في الأسواق وإنما تقوم الشركة في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات نحو اعتباطي ولا تترك التلاعب بالأسعار لجهات أخرى
- التلاعب في وعاء الضريبي قبل توزيع الأرباح سواء بالزيادة أو النقصان لتستفيد من التباين في الأنظمة الضريبية في الدول المختلفة فمثلا تزيد المادة الخاضعة الضريبة في الملاذات الضريبية والعكس تخفض الوعاء الضريبي في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع.
- يتم إنشاء شركات وسيطة مهمتها الوساطة بين الشركة الام وفروعها في بلدان أخرى مهمتها هي الاحتفاظ بالأرباح وذلك تلافيا لمعدلات الضريبية المرتفع في بلد الشركة الأم.

❖ **آلية المنشاة الثابتة:** وهي تعني قيام الشركة الأم بتأسيس شركة ثابتة لها في مناطق ذات نظام ضريبي معتدل أو منخفض من اجل تخفيف من الأعباء الضريبية في بلد الشرك الأم ذات النظام الضريبي المرتفع ومن عناصر هذه الشركة ان توجد لها فروع: مكتب، مصنع، منجم، مكان استخراج المواد الأولية ... الخ، ويتم التهرب الضريبي عن الطريقة الثابتة من خلال:

- إنشاء شركة ثابتة في دول الملاذات الضريبية الآمنة تابعة للشركة الأم.
- تقسيم وحدات المنشاة الثابتة إلى أقسام خدمات وتوزيع وتنسيق وذلك من اجل توزيع الأرباح وتقليل الوعاء الضريبي ومن ثم تستطيع الشركة الأم تخفيف أعبائها الضريبية.

2. الآثار الاقتصادية للجنات الضريبية

تترك الملاذات الضريبية أثارا الاقتصادية تمتد إلى كل من الدولة المضيفة والدولة المصدرة الاستثمارات. وقد تناولت العديد من الدراسات هذه الآثار وتأثيرها على اقتصاديات الدول، فرغم من توفره الملاذات الضريبية من مزايا جبائية تفصيلية سنتطرق إلى الآثار الاقتصادية على البلد المصدر ولآثار على البلد المضيف.[1]

3. الآثار الاقتصادية على البلد المصدر: سنقوم بتقسيم هذه الآثار إلى أثار الاقتصادية مباشرة وأثار اقتصادية غير مباشرة.

❖ **الآثار المباشرة**

- عدم المساواة في إعادة التوزيع الدخل والثروة وذلك لأن أصحاب الدخول المرتفعة يستطيعون نقل دخولهم إلى الملاذات الضريبية وبذلك يتجنبون الضرائب بينما أصحاب الدخول المنخفضة ليس لديهم هذه القدرة وبذلك يزيد التفاوت في توزيع لدخل.
- انخفاض مستوى الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى ضعف في توليد الدخل.
- انخفاض قيمة العملة وذلك بسبب الاختلال بين الطلب والعرض على العملة المحلية في السوق الصرف الأجنبي.
- تراجع دور الضرائب أي الإيرادات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال مما ينعكس بصورة مباشر على الإنفاق العام وتراجع برامج التنمية الاقتصادية.

❖ **الآثار غير المباشرة**

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات وذلك لان الشركات والمصانع الكبيرة يمكنها التهرب من دفع الضرائب والانتقال إلى الملاذات الضريبية بين الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها التنقل

[1] اسراء كاطع فياض، اسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب: الملاذات الضريبية الآمنة التوزيع الجغرافية والآثار الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

إلى هذه الملاذات مما يحملها أعباء ضريبية كبيرة مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات التي تنتجها.

- تعميق الفجوة في الحقوق الاجتماعية وخاصة لذوي الدخول المحدودة وتعميق من التفاوت الكبير في الدخل وثروة.
- اخفاض الخدمات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال نحو الخارج فيما يتعلق بخدمات البنى التحتية وسوق العمل
- الاختلال في ميزان المدفوعات وخاصة في حساب رأس المال مما ينعكس سلبا على بقية المؤشرات الاقتصادية.

❖ **الآثار الاقتصادية على البلد المضيف الآثار المباشرة**

- جذب رؤوس الأموال واستغلالها في تنمية وتطوير البلدان المضيفة.
- جذب الاستثمار الأجنبي من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- تكامل الاستثمار الأجنبي من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- تحسين قيمة العملة المحلية.

❖ **الآثار غير مباشرة**

- تحسين الواقع الخدماتي والبنى التحتية في البلاد المضيفة.
- خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال التدفقات النقدية.

المطلب الثالث: بعض النماذج للجنات الضريبة في العالم

في ظل ارتفاع معدلات ضريبية على الدخل والأفراد والشركات نجد العديد من الأفراد والشركات يسعون إلى تخفيف هذا العبء والانتقال إلى "الملاذات الضريبية" من اجل السعي وراء ضريبة منخفضة في مثل هذه الأماكن هو أمر قانوني تماما .اعتمادا على قوانين ولوائح الضرائب المحلية للأفراد والشركات،كانت سويسرا تصنف على أنها دولة الأولى كملاذ ضريبي في العالم، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت هناك العديد من البلدان الأخرى بدائل أخرى للملاذ الضريبي خصوصا عندما خضعت سويسرا لضغوط متزايدة لتخفيف قوانين السرية لديها، دول المصرفية الدولية ومواقع تأسيس الشركات الأخرى تشمل بليز سنغافورة وجزر كايمان وفي هذا المطلب سنتفرغ الى ثلاثة فروع عن بعض للجنات الضريبية منها: سويسرا، هونغ كونغ وسنغافورة.

1. سويسرا كملاذ ضريبي[1]

هي من بلدان وسط أوروبا، تحدها المانيا من الشمال، فرنسا من الغرب، ايطاليا من الجنوب. النمسا وليختنشتاين من الشرق، تتبع سويسرا سياسة خارجية محايدة يعود تاريخها لعام 1515م، تقع سويسرا في جنوبي أوروبا الوسطى، وتشغل أرضها قسما من جبال الألب، وجبال جورا، ولموقعها أهميته في وسط قارة أوروبا، حيث ممرات جبال الألب التي تربط بين العديد من الدول الأوروبية، تحتل سويسرا المرتبة الأولى في قائمة الدول التي تصنف كملاذات ضريبية أمنة، فهي إحدى دول التي تضمن السرية التامة لعملائها فيها يخص الأصول المالية، إذ توفر البنوك إعفاءات ضريبية جزئية أحيانا وكاملة في أحيان أخرى العملاء.

ومنذ عام 1934 تعرف البنوك السويسرية بسياسات حفظ خصوصية معلومات الزبائن والقوانين تمنع البنوك من إعطاء أي معلومات عن حساب العميل. كما يصفها "جيمس هنري" من شبكة العدالة الضريبية بأنها الأب الروحي الملاذات الضريبية السرية في العالم، أن البنوك في سويسرا لديها ما يعادل 6.5 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة. (51%) موجهة من الخارج وهو ما يجعل سويسرا رائدة عالمية في إدارة الأصول عبر الحدود، حيث جعلت سياسة الاستقرار الأمني والسياسي النقدي على المدى الطويل وبذلك اعتبرت سويسرا ملاذا أمنا المستثمرين، وسعت لخلق اقتصاد يعتمد بشكل متزايد

[1]اسراء كاطع فياض، اسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب: الملاذات الضريبية الآمنة التوزيع الجغرافية والآثار الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

على الاستثمار الأجنبي ، سويسرا وحدة من الدولة التي لديها أعلى معدلات الدخل للفرد في العالم مع انخفاض معدلات البطالة والميزانية المتوازنة، قطاع الخدمات يلعب دور اقتصادي كبير في البلاد، على الرغم من مساحتها المحدودة وعدم توفرها على المواد الخام، فان العديد من الشركات متعددة الجنسيات تتخذ من سويسرا مقرا لها، قطاع الخدمات السويسري في غاية التطور والتقدم حيث هناك بنوك وشركات التامين، وسويسرا موطن لعدة شركات ضخمة متعددة الجنسيات، اكبر الشركات السويسرية من ناحية الايرادات هي (جلينكور، جونفور، نستله، نورفارتيس، هوفمان، لاروش، شركة اي بي بي، مجموعة ميركوريا طاقة واديكو، يو بي اس جي، زيوريخ الخدمات المالية، بنك كريدي سويس، باري كاليبو، لافارج هولسيم، تتراباك ومجموعة سواتش. .)

وفيها يتعلق بالحوافز الضريبية فهي تقتصر على صفر بالمئة من ضريبة الاستقطاع، كما أنها ترفض المشاركة في مبادرات متعددة الأطراف لمكافحة الفساد، علاوة على رفضها العمل بتبادل المعلومات والشفافية، مما يشير إلى تطبيقها لعمليات تحويل الأرباح على نطاق واسع. تعمل سويسرا على تطبيق العمل بمنهج التبادلات التلقائية للمعلومات المصرفية.

ظلت سويسرا على مدى العقود تدافع عن مبدأ السرية المصرفية التي يقوم عليه نظامها المصرفي القوى برمته. ولمزيد من التحصين عملت في عام 1934 على إقرار "قدسية السرية المصرفية " في القانون الفدرالي للمصارف وصناديق الادخار، كما نصت في القانون الجنائي وتحديدا في فصله 273 على أن انتهاك السرية المصرفية "جريمة ضد الدولة ولأمن القومي"، هناك العديد من الأساليب التي تتبعها المصارف السويسرية من اجل المحافظة على خصوصية عملائها وهي:

- ترميز الحسابات المصرفية من اجل إخفاء أسماء أصحابها مما يجعل من الصعب على أي أحد التعرف على المعلومات العملاء وهذا الجزاء أساسي من القانون المصرفي.
- تعمل المصارف ضمن إطار الشبكة الحسابات المصرفيةPBAN التي تحمي الحسابات المصرفية وتمنع دخول أي أحد إلى هذه الحسابات.
- تعتمد المصارف على نظام عزل الحسابات المصرفية عن بعضها البعض فمثلا أحد العملاء يشتمل عدة حسابات بمجموعة من المصارف أو أفرع فلا يستطيع أي أحد حتى الموظفين من معرفة هذه الحسابات.

2. ثهونغ كونغ كملاذ ضريبي امن[1]

تقع هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي بالقرب من مصب نهر زهو زيان تبلغ مساحتها 1104 كلم^2، وتتشكل المنطقة من شبه جزيرة تتصلب البر الصيني إضافة إلى نحو 240 جزيرة. وعاصمتها فيكتوريا حيث مركز الأنشطة المالية تعتبر هونغ كونغ من أهم مراكز المال والأعمال والسياحة في العالم وخاصة في أسيا بوصفها منطقة تجارية كما تشتهر بأبراجها العملاقة وناطحات سحابها الشاهقة، وبمينائها الكبير، تعد هونغ كونغ واحدة من أولى المراكز المالية على مستوى العالم بصفها ملاذا ضريبيا أمنا، لذلك فان اقتصادها رأس مالي ضخم يعتمد على الخدمات، ويتميز بأسعار الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة.

تستعمل في المدينة عملة الدولار هونغ كونغ، وقد وصف" ميلتون فريدمان" مرة هونغ كونغ بأنها أعظم تجربة في اقتصاد عدم التداخل الرأسمالي، إلا أن حكومة المدينة سنت منذ ذلك الحين نظاما وقوانين عدة على الأعمال التجارية، منها الحد الأدنى من الأجور لازال الاقتصاديات حرية في العالم بأسره.

مدينة هونغ كونغ هي مركز تجاري مالي، يضم احد أعلى كثافات مقر الشركات التجارية في منطقة أسيا والمحيط الهادي، وهي تشتهر بكونها واحدة من النمور الأسيوية الأربعة لتطورها ونموها السريع منذ الستينيات، وحتى التسعينيات القرن 20.

تعد بورصة هونغ كونغ سوق الأوراق المالية السابعة في العالم حسب حجم المبادلات التجارية، إذ بلغ رأس المال سوقها 2.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2009 تمكنت هونغ كونغ حتى قبل نقل ملكيتها إلى الصين عام – 1997 من تأسيس علاقات استثمارية – وتجارية منشطة مع جمهورية الصين الشعبية، مما يجعلها الأن بوابة الاستثمارات التي تدخل إلى بر الصين الرئيسي، كان هناك في عام 2007 ما يصل إلى 3.46 مليون موظف بدوام كامل في هونغ كونغ، مما يجعل معدل البطالة فيها % 4.1 في السنة الرابعة على توالي من الانخفاض المستمر، يسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة حيث يمثل نسبة% 90 من الناتج المحلي الإجمالي، أما الصناعة فتمثل% 9 بلغ معدل التضخم عام 2007 % 2.5، أهم الأسواق التي تصدر إليها هونغ كونغ هي بر الصين الرئيسي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] اسراء كاطع فياض، اسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب: الملاذات الضريبية الآمنة التوزيع الجغرافية والآثار الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 122.

ولا تعتمد هونغ كونغ على نظام المصرف المركزية السائد في معظم دول العالم، فعندها يتأثر الاقتصاد بعوامل تزعزع استقرار الأسواق المالية، فان السلطة النقدية تعمل بمثابة المصرف المركزي الفعلي والتي تقع على عاتقها إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح في حين يتم إصدار الدولار المحلي العملة الوطنية للبلاد التي جرى تثبيت سعر صرفها بالدولار الأمريكي بدءا من عام 1982، من خلال ثلاثة مصارف تجارية كبرى وكل مصرف من مصارفها العاملة يحدد أسعار الفائدة بهدف ضمان خضوعها لقوة السوق، وفقا مؤشر الحرية الاقتصادية، تمتلك هونغ كونغ أعلى درجة من الحرية الاقتصادية في العالم .وذلك منذ إنشاء المؤشر عام 1995 إلى يومنا هذا.

حيث لا يخضع اقتصادها لأي تدخل من الدولة، ويعتمد بشكل كبيرة على التجارة والتمويل الدوليين، في الواقع تمتلك هونغ كونغ نقاط قوة اقتصادية عديدة، منها نظام مصرفي سليم خال تقريبا من الديون، ونظام قانوني متين واحتياطات وفيرة من النقد الأجنبي ، وتدابير صارمة لمكافحة الفساد وعلاقات وثيقة مع جيرانها. لاسيما الصين. وعلى الرغم من انكماش اقتصادها خلال العامين الأخيرين إلا أن نقاط القوة هذه ساعدت الدولة في سرعة استجابتها للظروف المتغيرة، فبات لديها معايير توظيف على مستوى عال من كفاءة والنزاهة، ومستويات ضريبية على الدخل والشركات تعتبر الأدنى عالميا. فضلا عن مالية عامة وفيرة ومستدامة، وتعتبر سوق هونغ كونغ للأوراق المالية وهي خامس أكبر سوق في المالية في العالم من حيث القيمة السوقية التي تبلغ حوالي 2.8 تريليون دولار، مقصدا مفضلا الشركات والمؤسسات الدولية الساعية إلى تأسيس شركاتها، وإدراج أسهمها في هذا السوق لما تتمتع به من حداثة وارتباط وثيق مع أسواق رأس المال في العالم، وتطور الأنظمة التشريعية المعمول بها. إضافة إلى توفر العديد من الأدوات الاستثمارية المالية والمماثلة لنظيرتها في أسواق لندن ونيويورك.

وبحلول أواخر القرن المنصرم، أصبحت هونغ كونغ تمتلك سابع أكبر ميناء في العالم. والمرتبة الثانية بعد نيويورك ولروتردام من حيث إجمالي المعاملات التجارية اذ يعتبر مجموع المعاملات" كواي تشونغ" الأكبر في أسيا في حين أن شركة الشحن في هونغ كونغ تأتي في المرتبة الثانية في العالم. بعد اليونان من حيث حجم حمولة الحاويات.

ونتيجة من السياسة الضريبية المنحصرة تتحصل هونغ كونغ على اغلب عائداتها من خلال بيع وفرض الضرائب على الأراضي، وجذبها رؤوس أموال العديد من الشركات العالمية، والتي تستفيد منها في تمويل العام. ساعدها في ذلك امتلاكها لبيئة أعمال تعتبر أكثر جاذبية في شرق أسيا من حيث إجمالي

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لذلك أصبحت هونغ كونغ ثالث اكبر مستقبل في الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التي من خلال إيرادات الاستثمار الضخمة تمكنت من شق الطرق وبناء مدراس ومستشفيات وغيرها من المرافق وخدمات البنية التحتية العامة.

3. سنغافورة كملاذ ضريبي امن[1]

هي جمهورية تقع على جزيرة في جنوب شرق أسيا، عند الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة ملايو. ويفصلها عن ماليزيا مضيق جو هورو عن جزر رياو الاندونيسية مضيق سنغافورة، وتعتبر سنغافورة رابع أهم مركز مالي في العالم ومدينة عالمية تلعب دورا ما في الاقتصاد العالمي، ويعد مرفأ سنغافورة خامس مرفأ في العالم من ناحية النشاط الاقتصادي، وتعتبر سنغافورة ثالث دولة في العالم من ناحية الكثافة سكانية بعد ماكاو وموناكو بعد الانفجار الديموغرافي الذي شهدته من 1985 الى 2001، بحسب مؤشرها للعولمة قبل الاستقلال في عام 1969،كان الناتج المحلي الإجمالي هو 511 دولار .وكان يعتبر ثالث أعلى ناتج في أسيا الشرقية في ذلك الزمن، وبعد الاستقلال وفي مؤشر جودة الحياة التي تنشره "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" في مجلة الايكونوميست"حصلت سنغافورة على الدرجة الأولى في أسيا والمرتبة الحادية عشر على مستوى العالم.

في عام 1965 قررت ماليزيا التخلي عن سنغافورة التي كانت حينها جزءا منها موجهة صفعة للبلد الصغير والفقير والمحدود الموراد وخصوصا المياه، حيث كانت ماليزيا تشكل المصدر الوحيد المياه للسنغافوريين.

وانتشرت المظاهرات والجرائم وأصبحت سنغافورة واحدة من بقع الخطر في العالم إلا أنها أصبحت اليوم أحد أغنى دول العالم على الإطلاق (في المرتبة الثالثة عالميا) ويعتبر دخل الفرد السنغافوري أحد أعلى الدخول في العالم وتتمتع بالمرتبة المرموقة في المستوى المعيشة ولاقتصاد، يبلغ دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي سنويا 17.598 دولار أمريكي، ويعد الدخل الفرد السنوي من أعلى المعدلات في أسيا ويتمتع الناس في سنغافورة بمستوى مرتفع من المعيشة والرعاية الاجتماعية.

[1] Multinational firms in tax havens –corpoate motives regulatory countermeasures and recent statistics *Marcel Olbert *Christoph spengel.Stefan Weck*370.348

يعد معدل البطالة في سنغافورة منخفضا اذ يبلغ حوالي 2 % ويعمل حوالي % 28 من القوة العاملة في التصنيع % 23 في التجارة .% 22 في خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية و% 10 في النقل والتخزين والاتصالات.

تلعب الشركات الحكومية دورا أساسيا في اقتصاد سنغافورة، صندوق الثروة السيادية تماسك القابضة تحمل غالبية الأسهم الكبرى الشركات الوطنية السنغافورية، مثل الخطوط الجوية السنغافورية سينكنل استي الهندسية وميدياكورب، الاقتصاد السنغافوري هو ممول رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كما تستفيد سنغافورة من التدفق الداخلي لصندوق النقد الدولي من المستثمرين والمؤسسات العالمية نظرا لمناخها الاستثماري الجذاب وبيئتها السياسة المستقرة

قد أدت سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة والخدمات إلا أن أصبحت سنغافورة أهم دول اقتصاديا، حيث تطورا مرفأ سنغافورة إلى خامس مرفأ في العالم بسبب أهمية وفاعلية بها إلى 17.9%، وقد ارجع مؤسس النهضة السنغافورية الحديثة سباب تلك المعجزة إلى عدة أمور أهمها: "سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة والخدمات "، بدا كوان مشروعه الإصلاحي بترسيخ مبادئ المجتمع الواحد المتحد.

لقد اهتمت سنغافورة بقيام صناعات تسمح للمواطنين بالاستثمار، وأرسلت أبنائها إلى الدول الصناعية المتقدمة ثم العودة إلى الوطن والعمل على تأسيس أعمال الصناعية وطنية، وكان الهدف أن يتعلموا كيفية الاستثمار الاحتياطي من البترول وكيفية إدارة الموارد البشرية وتحقيق اكبر قدر ممكن من الفوائد، وتتبنى سنغافورة تنفذ بقوة النظم والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والشفافية، وأدى ذلك إلى نجاحها في إنشاء مركز مالي ومصرفي عالمي يعد الأول في أسيا، وتسعى سنغافورة إلى توظيف نجاحها في إنشاء مركز مالي عالمي وجذب المصارف العالمية العريقة في جذب الصناعة المصرفية.

ومن بين أسباب نجاح سنغافورة كملاذ ضريبي امن هي:

- المواقع الاستراتيجي وميناءها الطبيعي كانا من العوامل التي ساعدت في ذلك هي تقع عند مصب مضيق ملقى تمر من خلاله % 40 من التجارة العالم البحرية. وهي كانت مركزا تجاريا هاما في القرن الرابع عشر ومرة أخرى في القرن التاسع عشر حينما قام الدبلوماسي البريطاني "اسير ستامفورد رافلز" بتأسيس المدينة الحديثة.

- الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها لي كوان يوفي ظل حكمه وقد حقق نجاحات اقتصادية كبيرة مثل إصلاح السياسة المالية ونظمها الضريبية والسياسة النقدية وغيرها وحاليا تعتبر سنغافورة إحدى أعظم دول العالم ديناميكية
- استقطاب استثمار الأجنبي وحرية التجارة وجذب الشركات متعددة الجنسيات اذ وجدت هذه الشركات في سنغافورة مركزا طبيعيا جاذبا من ناحية الأرباح والأمان.
- القيام بحملة كبيرة ضد الفساد المالي الإداري في عهد" لي كوان يو" حيث سنغافورة بانتظام تتصدر استطلاعات الرأي حول سهولة ممارسة الأعمال الإدارية والتجارية وغيرها

المبحث الثاني: دوافع اللجوء إلى الملاذات الضريبية

المطلب الأول: دوافع اللجوء الشركات متعددة الجنسيات للملاذات الضريبية

تعد ظاهرة استخدم لشركات متعددة الجنسيات الملاذات الضريبية واحدة من أكثر قضايا إثارة الجدل في اقتصاديات المالية العامة والسياسات الضريبية الدولية المعاصرة، ففي الوقت الذي تروح فيه هذه الملاذات وهي ولايات القضائية تفرض ضرائب اسمية أو معدومة وتتميز بقوانين سرية المصرفية وتجارية كبيئات الجاذبة للأعمال والاستثمار فإنها كثيرا ما تنتقد لكونها أدوات تأكل القاعدة الضريبية للدول الأخرى وتحويل الأرباح إلى خارجها مما يكبد الحكومات خسائر فادحة في الإيرادات الضريبية

ويشوه تخصيص رأس المال العالمي، وانطلاق من التناقض بين الأنظمة الضريبية للدول تتعدد الدوافع التي تجعل من ملاذات الضريبية خيار استراتيجيا للشركات متعددة الجنسيات.

1. الدوافع الأساسية المتعلقة بتجنب الضرائب – ((Tax Avoidance Motives))

يساهم تجنب ضرائب الشركات في جعل العولمة تبدو غير منصفة، مدى القليل الذي يدفعه الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة من ضريبة دخل الشركات نتيجة تحويل أرباحها إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب إلى ملاذات الضريبية حيث أشارت تقديرات إلى أن شركات متعددة الجنسيات تحول ما يصل 40 بالمئة(600 مليار . 1.1 تريليون دولار) من إرباحها لأجنبية إلى ملاذات ضريبية ومنها تتعدد الدوافع مرتبطة بتجنب الضرائب[1].

- **تحويل الأرباح عبر الحدود:** وينطوي تحويل الأرباح على عمل دفعات لمجموعات أخرى من فروع الشركة متعددة الجنسيات من اجل نقل الأرباح من الولايات القضائية ذات الضرائب العالية الأنظمة منخفضة الضرائب هذا يعمل على زيادة الأرباح الإجمالية متاحة المساهمين المجموعة تأخذ هذه المدفوعات داخل المجموعة (التسعير التحويلي) حيث خصم هذه النفقات من الأرباح قبل الضرائب، أن المجموعات المتعددة الجنسيات من الشركات هي الأفضل للتقدم بتكتيكات تجنب الضرائب ضمن نظام BEPS تبعا الى العوامل التالية:
  - توفير عملياتها الدولية شبكة من الشركات الجاهزة يمكن أن تتدفق من خلالها أموال المجموعة.
  - لديهم رأس المال لإنشاء وصيانة الكيانات المستخدمة لأغراض تخفيض الضرائب.

[1] عبد الغفور: الملاذات الضريبية الموطن الرئيسي الأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية السنة 2008 .مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 8 جوان 2015، ص: 45.

- يميل دخلهم إلى أن يكون كبيرا بما يكفي لدعم تكاليف اخذ المشورة بشأن هيكلة الضرائب ووضع والحفاظ على هيكل الضريبي الموصى به وتحديث هيكل مع البلدان أخرى.

❖ **خفض معدل الضريبة الفعلي**

الهدف النهائي من تحويل الأرباح هو خفض متوسط معدل الضريبة الذي تدفعه الشركة على أرباحها العالمية، مما يزيد من صافي أرباحها بعد الخصم الضريبة، هذا ما يجعل معدل الضريبية الفعلي المنخفض دولة أو منطقة أكثر جاذبية للشركات أجنبية التي تتطلع إلى الاستثمار يمكن أن يجلب ذلك رؤوس الأموال جديدة وتقنيات وخبرات مما يعزز الاقتصاد بشكل اكبر.

❖ **استخدام الشركات الوهمية او غير الجوهرية (shell companies)**:

يتم إنشاء الكيانات قانونية في الملاذات الضريبية ليس لها نشاط اقتصادي حقيقي (مثل الموظفين أو الأصول الملموسة) وتستخدم فقط كأوعية لتجميع الأرباح المنقولة أو الأصول غير الملموسة (مثل براءة الاختراع والعلامات تجارية) تلجا الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من اجل تحقيق أهداف منها:

- تحويل الأرباح إلى مناطق منخفضة الضرائب.
- تجنب الضرائب متقطعة.
- استغلال الثروات القانونية ولاتفاقيات الضريبية.
- إخفاء الهوية والأنشطة المالية.

2. الدوافع غير ضريبية (Non-Tax Motives)

تعد الملاذات الضريبية من الظواهر الاقتصادية المعاصرة التي حظيت باهتمام متزايد في ظل العولمة المالية وتوسع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ورغم أن هذه المناطق تعرف أساسا بانخفاض معدلات الضرائب أو انعدامها إلا أن أهميتها تقتصر على البعد الضريبي فقط، بل تمتد لتشمل الخصائص غير ضريبية التي تجعلها بيئة جاذبة لرؤوس الأموال ولاستثمارات دولية، فهذه الملاذات توفر إطار قانونيا وتنظيميا مرنا، إلى جانب مستويات عالية من السرية المالية، كما تلعب دور مهما في تمكين الشركات من تنظيم هياكلها الدولية وإدارة أنشطتها بكفاءة أكبر وعليه فان دراسة الملاذات الضريبية من منظور غير ضريبي تكتسي أهمية بالغة لفهم طبيعة جاذبية الحقيقية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.

❖ **تجنب الضرائب المتقطعة (avoiding withholding taxe):**

تتبنى الشركات التابعة في الملاذات الضريبية كقنوات توجيه التدفقات المالية (مثل توزيعات الأرباح أو الفوائد أو لإتاوات) بطريقة تقلل او تلغي الضرائب المتقطعة التي تفرضها البلدان على هذه المدفوعات ومن خلال استغلال الملاذات الضريبية ولاتفاقيات الدولية تتمكن هذه الشركات من تعظيم صافي أرباحها وتعزيز كفاءتها الضريبية مما ينعكس إيجابا على مؤشرات الأداء المالي والعائد على الاستثمار.

❖ **تجنب ضوابط رأس المال واللوائح التنظيمية**

يعتبر تجنب ضوابط رأس المال واللوائح التنظيمية احد السلوكيات التي ترتبط بشكل وثيق بانتشار الملاذات الضريبية، حيث تستغل الشركات المتعددة الجنسيات الفروقات بين الأنظمة القانونية والضريبية الدول من اجل إعادة توطين جزء من أنشطتها أو أرباحها في بيئات أكثر مرونة وتقييد وتوفر الملاذات الضريبية إطار ملائما لهده الممارسات من خلال تتميز به من انخفاض الضرائب أو انعدامها إضافة إلى ضعف القيود التنظيمية ومرونة إجراءات تحويل الأموال وتصبح هذه الملاذات وجهة مفضلة الشركات التي تسعى إلى تقليل الأعباء الضريبية وتجوز القيود المفروضة في دول ذات الأنظمة الصارمة.

❖ **الوصول الى راس المال العالمي**

تستخدم الشركات كياناتها في الملاذات الضريبية الإصدار الديوان أو الأسهم لجذب المستثمرين الدوليين، هذا مهم بشكل خاص للشركات القادمة من الدول ذات الأسواق المالية اقل تطورا أو حماية أضعف للمستثمرين وجدت إحدى الدراسات أن ما يقرب من 10 بالمئة من تمويل الديون والأسهم الشركات الكبرى يتم عبر ملاذات الضريبية، بل يمثل أداة إستراتيجية لتعزيز الاندماج المالي العالمي وتوسيع مصادر التمويل.

❖ **إخفاء الأنشطة عن المالكيين او الجمهور**

يمكن الشركات استخدام هياكل المعقدة ومتعددة الطبقات الملكية عبر الملاذات الضريبية لإخفاء وجود عملياتها هناك عن المساهمين أو الرأي العام، خاصة إذا كانت هذه العمليات قد تخلق صورة سلبية عن الشركة (مثل تجنب الضرائب بشكل عدواني)، حيث يتم ذلك من حيث:

- إنشاء الشركات الفرعية في دول المختلفة.
- تحويل الأرباح بين فروع الشركة,
- استخدام هياكل مالية معقدة يصعب تتبعها.

- تقديم تقرير مالية غير مفصلة.

❖ **اسباب الاخفاء:**

- تقليل الضرائب المدفوعة.
- تجنب الرقابة الضريبية والمالية.
- حماية أسرار الشركة من المتنافسين.

❖ **تمويل الشركات الاسيرة (captives lnsurance):**

يسمح إنشاء الشركات تابعة للشركة بالانخراط بسهولة أكبر في العقود المالية المتطورة، إذا كان الدين الأمثل المستخدم في تمويل الأصول الشركة الأم يختلف عن ذلك الخاص بأصول الشركة تابعة، فان التعهدات covenants التي تقيد نسبة الدين الأصول في اتفاقية سندات الشركة الأم ستختلف عن ذلك التقييد في عقد دين الشركة التابعة وبالتالي بالنسبة الشركات التي تكون فيها نسبة حسابات القبض الإجمالي الأصول أكثر تقلبا فان القدرة على تقييد هاتين النسبتين بشكل منفصل يجب ان تكون أكثر قيمة ويجب استخدام الشركات التابعة بشكل المتكرر.

❖ **حماية الأصول المالكيين او النخب السياسة**

تشير بيانات غابرييل زوكمان إلا أن 8بالمئة من الثروة المالية العالمية (حوالي 7.6 تريليون دولار) تحتفظ بها في ملاذات الضريبية، وغالبية هذه الأموال تعود الأفراد أثرياء ونخب سياسية بهدف إخفائها عن السلطات الضريبية أو حمايتها من الملاحقة، مثال، حيث تقوم سويسرا بإيداع الأوراق المالية وذلك أن البنوك السويسرية كما يقول لا تبلغ الحكومات الأجنبي ة بطريقة مفهومة وموثوقة عن الودائع هناك، أنها مقولة القديمة انه كلما زاد الربح زادت المخاطرة التي مستعد لتحملها ويظهر أيضا أن معظم الأموال المودعة في سويسرا هي من سكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مما يدحض الاعتقاد بان الفاسدين فقط من ديكتاتوريات الدول النامية هم المسؤولون عن الودائع.

3. الدوافع المتعلقة بالحكومة والسرية لأنشطة غير قانونية أو شبه قانونية

تعد قضايا الحكومة والسرية من إبراز العوامل غير الضريبية التي تدفع بعض الشركات خاصة متعددة الجنسيات إلى اختيار هياكل قانونية ومناطق اختصاص لممارسة أنشطتها فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية المشروعة تلعب اعتبارات الحكومة الضعيفة ومستويات السرية المرتفعة دورا محوريا في تمكين أنشطة قد تكون غير قانونية أو شبه قانونية، منها إخفاء الملكية الحقيقية إلى جانب ضعف آليات

الرقابة، مما يخلق بيئة ملائمة لتقليل الشفافية تتبع التدفقات المالية كما تسهل بإنشاء هياكل شركات وهمية أو غير جوهرية تستخدم كوسائط إخفاء الأنشطة أو إعادة توجيه الأرباح بعيد عن أعين السلطات الضريبية والرقابة.

❖ **اخفاء الملكية الحقيقية (idingH wnershipOeneficialB)**:

استخدام طبقات متعددة من الشركات القابضة والصناديق الاستثمارية في عدة ملاذات الضريبية، مثل بنما، جزر فريجان، بريطانيا، سويسرا، لإنشاء *جدار السرية* هذا ما يجعل من المستحيل تقريبا تتبع المالك الحقيقي الشركة، وهذا ما جعل ملكية الأصول غير المشروعة والسيطرة عليها واستخدام هياكل القانونية لإخفائها مما يسمح بـ:

- **أموال الاختلاسات والرشاوى والفساد:** يرصد المتتبعون الحركية الأموال نحو الملاذات الضريبية أن هناك مبالغ معتبرة تتهاطل يوما إلى المراكز المالية والتي اغلبها حصيلة الاختلاسات والرشاوى آتية من الشمال كما تأتي من الجنوب، أصحابها من ذوي النفوذ في تسير الأموال العامة في بلدانهم وفي كثير من الأحيان يستهدف هؤلاء من طرف الباحثين عن فرص المربحة لاستثماراتهم، والذي أصبح شبه علني للشركات متعددة الجنسيات التابعة الشمال وفي بعض الأحيان بتفويض مع حكومات دول الشمال المبلغ الإجمالي الرشوى، (مجموع هدايا، أو الإكراميات المدفوعة بدون حساب اختلاس).
- **أموال التجارة غير الشرعية (تجارة السلاح والمخدرات)**

نشاط بيع الأسلحة يعتبر القطاع الأول في العالم برقم أعمال سنوي يصل إلى 800 مليار دولار سنويا وتمثل الدول الصناعية الكبرى في مجموعة 90 .G8 %من المبيعات الأسلحة واغلب عمليات التهريب للأسلحة تتم على شكل عمولات من طرف الشركات المنتجة للحصول على صفقات بيع الأسلحة، يقدر أحد الخبراء الأرباح المحققة من الأعمال الإجرامية تقدر بـ 1 مليار يوميا أي 360 مليار السنة يتم ضخها في الأسواق المالية، رقم الأعمال الإجمالي من المخدرات في العالم يقدر 400 مليار دولار موزعة كما يلي 180مليار مكافئات المزورين والمهنين للشركات القانونية للذين يتعاونون مع المنظمات الإجرامية 120مليار تعود مباشر للمنظمات الإجرامية ويتم غسيلها في الاقتصاد الحقيقي.

الجدول رقم (01-05): تركيب أنشطة غير الشرعية

رؤوس الأموال في الملاذات الضريبية	5000 مليار دولار
أنواع الأنشطة الاجرامية	1000 مليار دولار
تجارة وتهريب المخدرات	من 500 الى 750 مليار دولار
تجارة الأعضاء البشرية	20 مليار دولار
التجارة المخفية تهريب المنتجات الممنوعة باتفاقيات دولية تجارة الأعضاء البشرية	4 ملايين شخص في العالم منه 1 مليون في تجارة الجنس
المعادن النفيسة. المواد القديمة والأثار	حوالي 6 مليار دولار
تهريب التبغ والكحول	15% من استهلاك الاتحاد الأوروبي
التقليد	450 مليار دولار

مصدر: من إعداد الطالبتين.

❖ **تجنب العقوبات الدولية**

في بعداها المصرفي والتنظيمي، تساهم الملاذات الضريبية في استمرار وتطور الجريمة الدولية من العقاب منذ أن أسقط اليوت نيس الكابوني أدرك المجرمون أن لم يعد بإمكانهم استخدام أموال جرائمهم مباشرة فقد حكم على الكابوني بتهمة تهريب الضريبي لأنه لم يستطيع تبرير مستوى معيشته في حين انه لم يعلن عن أي دخل رسمي ذلك كان لا بد إيجاد مصدر قانوني هذه الأموال ابتداء من ذلك اليوم وهكذا ولدت غسيل الأموال الحديثة.[1]

❖ **تجنب قوانين الإرث والميراث**[2]

يستخدم الأثرياء هياكل في ملاذات الضريبية لوضع أصولهم في صناديق ائتمانيةstsurT ، لا تخضع لقوانين للإراث الإلزامية في بلدانهم، مما يسمح لهم بتوزيع ثرواتهم بعد وفاتهم حسب رغبتهم تماما وتجنب الضرائب العقارية المرتفعة، من أهم الأطراف صناديق الائتمانية:

- المنشئ (Settlor): يضع الأصول ويحدد الشروط.
- الوصي (steeruT): يدير الأصول القانونية.

[1] Multinational firms in tax havens –corpoate motives regulatory countermeasures and recent statistics *Marcel Olbert *Christoph spengel.Stefan Weck*370.348

[2] مُحَمَّد السيد مُحَمَّد عطية بيبرس: الجنات الضريبية الدولية بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي الدولي .مجلة البحوث الفهية والقانونية، العدد 43، اصدار اكتوبر 2023 م. 1445 هـ.

- المستفيد (ciiefenBary): يحصل على العوائد أو الأصول.

المطلب الثاني: دور الملاذات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه يشكل ركيزة أساسية لتمويل عمليات التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وخاصة في الدول التي تعاني من ندرة أو عجز في مصادر التمويل الداخلية سواء كانت هذه المصادر مدخرات محلية أو عوائد ضريبية أو قروضا داخلية فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر دوره على توفير السيولة المالية اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى، بل يتعداه إلى مجالات أوسع وأكثر تأثيرا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول المضيفة، فهو يساهم بشكل فعال في رفع مستوى المهارات العمال والفنيين المحليين وذلك من خلال برامج التدريب لمصاحبة للمشاريع الاستثمارية والاحتكاك المباشر بالخبرات الأجنبية والعمل تحت إشراف تقنيات وإدارات متطورة كما يعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة التي قد لا تكون متاحة محليا. سواء كانت هذه التكنولوجيا متعلقة والاتصالات وبأساليب الغدارة الحديثة، بإضافة إلى ذلك يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الخبرات المحلية بشكل عام، وبخاصة الخبرات الفنية والإدارية، وذلك من خلال نقل الأفكار الجديدة أو تلك التي تكن موجودة أصلا في البيئة المحلية وهذا النقل للمعرفة والخبرات ويعزز القدرات الوطنية ويخلق جيلا جديدا من الكوادر القادرة على قيادة مسيرة التنمية بشكل مستقل في المستقبل ولا تقتصر الفوائد على الجانب المعرفي والتقني فقط، بل تمتد لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الحيوية، حيث يساعد الاستثمار أجنبي أيضا على خفض معدل البطالة الذي يعني منه كثير من الدول النامية وزيادة معدل التشغيل بشكل ملحوظ وذلك خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ذات كثافة عملية عالية، ونظرا أهمية البالغة ارتفعت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من دول العالم[1].

وخاصة في تلك التي تعرف بالملاذات أو الجنات الضريبية، مما يعكس الدور المحوري الذي تلعبه هذه الدول في جذب رؤوس الأموال الدولية، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الاستثمار، يمكن التفريق بينهما كما يلي:

[1] د.ايهاب عز الدين نديم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد: 2 ، 1996، ص: 526.

1. الاستثمار الأجنبي غير مباشر

والذي يعني أن امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات غير المقيمة لبعض الأوراق المالية كالأسهم والسندات في دولة أخرى دون أن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري ولكن لهم الحق في الحصول على عائد نظير المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

والذي يعنى المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال المعرفة الفنية الإدارية وبما يملكها من رأس المال النقدي ويلاحظ أن المستثمر الأجنبي قد يكون فردا أو شركة أو فرعا لإحدى الشركات وهنا يثار التساؤل عن صور الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ للاستثمارات الأجنبية المباشرة ثلاث صور أساسية هي[1]:

- **الاستثمار الخاص:** ويتمثل في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية، خصوصا بقطاع النفط والتعدين وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعة للدول النامية بأقل الأثمان الأمر الذي يسبب عبئا على ميزان المدفوعات للدول النامية، وانعكاس ذلك سلبا على التنمية، الاستثمار الثنائي ظهر هذا النوع من الاستثمار نتيجة النزعة الوطنية، التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال من المستعمر الغربي، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدولة النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، أي انه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي ويلاحظ هذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر الأجنبي نتيجة مشاركته في المشروع.
- **الشركات متعددة الجنسيات:** وهي تلك الشركات التي تمتلك أو تدير أصولا تدر دخلا في أكثر من دولة وتنتج سلعا أو خدمات خارج موطنها الأصلي وتتميز هذه الشركات بتنوع وكبر حجم نشاطاتها الاستثماري وتمكنها من إنشاء العديد من الفروع في مختلف دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية بالإضافة لاحتكار هذه الشركات للتكنولوجيا الحديثة[2].

[1] محمد السيد محمد عطية بيبرس: الجنات الضريبية الدولية بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي الدولي. مجلة البحوث الفهية والقانونية، العدد 43، إصدار اكتوبر 2023 م. 1445 هـ.

[2] د.ايهاب عز الدين نديم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص: 526.

ويلاحظ وجود المراكز الرئيسية لهذه الشركات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية واليابان. وتقوم هذه المراكز الرئيسية بالتنسيق فيما بينها وبين فروعها، فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والسعرية والاستثمارية، بما يحقق مصالحها، ولا يتعارض أن هذه الشركات مسئولة عن أكثر من 80 %من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ككل، وقد أصبح هذه الشركات السيطرة الكاملة على العديد من المجالات التي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة، فضلا من عمل هذه الشركات في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وقطاع الخدمات مثل المصارف والتامين السياحة .....الخ

حيث تلعب الضرائب دورا هاما وركيزة أساسية بالنسبة الدولة، وذلك من خلال توفير للموارد المالية اللازمة للنفقات العامة. ليس هذا فقط بل تطور دور الضريبة في الاقتصاديات معاصرة لتصبح الأداة الاقتصادية المفضلة للسياسات الاقتصادية الحكومية، والتي تستخدم في توجيه القرارات الاقتصادية. وبالأخص في مجال الاستثمار، الذي يعتبر من أهم المجالات التي تعنى منها الحكومات. كونه يعتبر الشرط الأساسي لتطور الاقتصاد ومن هذه العلاقة يتبين ارتباط الضريبة بالاستثمار.

وفي هذا صدد نجد أن الشركات الدولية أصبحت هدفا تسعى وراءه الكثير من الدول، لكي تعمل على أراضيها نظر لما تتمتع به هذه الشركات من قدرة على جلب استثمارات وموارد جديدة، رأس المال. تكنولوجيا، متطورة، أساليب الإدارة الحديثة، مهارات عصرية لتسويق المنتجات، بالإضافة إلى أن وجود المستثمرين يزيد المنافسة، ويحسن الكفاءة .....الخ ولكن يجب أن نؤكد أن المنافع يجب أن تكون متبادلة. فكما تعود على دول النامية، تعود أيضا على تلك الشركات في صورة أرباح طائلة، وأسواق جديدة واعدة، مما يمكانها من التوسع في ممارسة نشاطها، ولكن للأسف الشديد فان حمى تحقيق أعلى عائد على الأرباح دفعت كثير من هذه الشركات إلى انتهاج كافة الطرق للتجنب والتهرب الضريبي ويكفي أن نشير هنا إلى أن الصين تكبدت خسائر عام 2003 م بسبب الشركات الدولية بمقدار 3.26 مليار دولار الأمريكي، حيث أن 73 % من تلك الشركات لم تدفع الضرائب المستحقة عليها.

معنى ذلك أن جذب الاستثمار الأجنبي يعد سياسة تلجا إليها العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية، ويمكن أن يترتب عليها ثار ايجابية، وآثار سلبية، ويمكن تعزيز الآثار ايجابية وتحجيم الآثار السلبية وذلك.

إذا توفر لدى لدول النامية القدرة على التفاوض تلك الشركات وتفهمها لما يجب أن تتبعه معها. بحيث لا يقتصر دورها على فتح اقتصادها أمام تلك الشركات، ومنح إعفاءات وحوافز ضريبية لها دون

ضوابط ومن ثم يتحول الأمر في النهاية إلى مباراة تنافسية بين الدول لجذب تلك الشركات على حساب نقص حصيلة الضريبية وبالتالي يتحول وجود تلك الشركات على أراضي دول النامية إلى وباء ويجب التخلص منه، الآن الأمر يجب أن يكون محل تقدير من الدول، فإما أن تساعد تلك الشركات الدول نحو الإسراع في خطى التنمية، وبالتالي يكون استمرارها أمرا مرحبا به، إما أن تكون سببا في نقص ضريبية وهنا يجب التصدي لها ومنع استمرارها.

يبين تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة العالم 1998 انه بالرغم مما للعولمة من اثر ايجابي في تطور النظم الضريبية إلا انه كانت لها أثار سلبية حين فتحت أمام الشركات والأفراد طرقا جديدة لتخفيض أو تجنب الضرائب بالتالي شجعت دولا أخرى على استغلال الحاجة إلى تطور نظمها الضريبية في نقل رؤوس الأموال والعمال إليها بصورة غير رشيدة، مما في النهاية إلى تشوهات في هيكل التجارة والاستثمار وتقليل مستوى الرفاهية بين الشعوب، وذلك لان المنافسة الضارة بهذا الشكل تسفر عن تأكل الوعاء الضريبي وتغيير هيكل الضرائب لينتقل العبء من على الأموال المنقولة إلى الأموال غير المنقولة، وعلى الرغم من وجود العديد من المحددات الجاذبة الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن التكلفة الضريبية دائما تمثل عامل مهم في قرارات الاستثمار الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي أصبحت المنافسة الضريبية بين الدول والولايات القضائية المختلفة في تخفيض الضرائب أمر الواقع، بهدف جذب الاستثمار المحلى أو الأجنبي وغالبا ما يكون دافع هذا التخفيض هو الحد من هروب رأس المال إلى الدولة المستضيفة أو التهديد بالذهاب إلى دول منخفضة الضرائب بهدف الضغط لخفض معدل الضريبة بالدولة مصدر رأس المال.

دور الأساسي للجنات الضريبية هو جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة. ومنح الجميع التسهيلات والمزايا الضريبية للمشروعات الأجنبية.

فمن حيث توفير العملة الصعبة يشترط المستثمرين عادة على حكومات الدول المضيفة تمتعهم بالحرية تحويل أرباحهم ودخولهم إلى دولهم الأم أو إلى دول أخرى من دون أي قيود، أما من حيث الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المنقولة مع تلك المشروعات إلى الدول المضيفة النامية، فتلك الاستثمارات لا تنقل إلى الدول المضيفة بل تنقل إليها طرق استخدامها فقط لأنها تستخدم خبراء وفنيين ومهندسين أجانب في تشغيل هذه التكنولوجيا، ولا تعتمد على تدريب كوادر وطنية وتمكينها من ذلك.

ومن حيث تشغيل الأيدي العاملة الوطنية، فهو أمر صحيح ولكن ليس بذاك القدر ولا بتلك الميزات التي تحاول المشروعات الأجنبية أن توهم بها حكومات الدول المضيفة.

كما تمت دراسة على سلوك الشركات الألمانية، أن بعض الملاذات الضريبية مثل اندورا، اوروبا .ليس لها تأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الألمانية، بينما النمسا بلجيكا لوكسمبورغ وسويسرا من بين الدول، الأثر جذبا الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا، كما انه وجدت أن جزر كايمان تتلقى 10 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ألمانيا وهو ما يعادل نصيب مركز المال الخارجية المعروفة. مثل هونغ كونغ وسنغافورة، وهو ما يشكك في مدى جدوى الجنات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نلخص من ذلك إلى أن اثر الجنات الضريبية على جذب الاستثمار أجنبي المباشر غير مضمون كما انه يتوقف في بعض الأحيان على تكامل الأسواق المالية للدول المضيفة، وطبيعة الحكومات والبنية التحتية والمؤسسات الدولة ولذلك يمكن القول أن حالة التنافس الضريبي التنافس الضريبي المتزايدة بين الدول باتت تنشئ خطرين مهمين يجب الحذر منهما: أولهما: إنها حتما تضيع على خزانة كل دولة منافسة موردا ماليا ضخما، والثاني: أن تضع تلك الدول في موقع الطرف الضعيف في اتفاقاتها مع الشركات متعددة الجنسيات بوجه خاص ومع الاستثمارات الأجنبية بوجه العام.

المطلب الثالث: مقارنة مردودية الأنشطة داخل وخارج ملاذات ضريبية

تشهد البيئة الاقتصادية العالمية تحولات عميقة بفعل العولمة وتزايد انفتاح الأسواق، مما أتاح الشركات متعددة الجنسيات وعلى رأسها lnc ppleA فرصا واسعة إعادة هيكلة أنشطتها على المستوى الدولي بهدف تعظيم أرباحها وتحسين مردوديتها ومن هنا برز الملاذات الضريبية كأداة إستراتيجية تعتمد عليها هذه الشركات لتقليل الأعباء الضريبية وتعزيز قدرتها التنافسية وتعد lreland من ابرز الوجهات التي استقطبت استثمارات lnc ppleA نظرا لما توفره من نظام ضريبي تفضيلي وبيئة قانونية مرنة مقارنة ب tatS nitedUes التي تتميز بعبء ضريبي أعلى ونظام رقاب أكثر صارمة، وقد أدى هذا التباين واختلاف ملحوظ في مردودية الأنشطة التي تمارسها الشركة داخل وخارج الملاذات ضريبية، حيث تسعى إلى نقل جزء من أرباحها نحو الدول ذات الضرائب المنخفضة بهدف تعظيم الأرباح الصافية، ومن هنا تبزر الفروقات الأداء المالي قبل وبعد اللجوء إلى ملاذات الضريبية.

1. تقديم شركة أبل (Appel)[1]

تأسست شركة ابل باسم ابل كومبيوتر كومباني (Compagnie computer Appel) في ابريل 1976 على يد ستيف جوبز، ستيف وزنياك ورونالد لتطوير وبيع أجهزة كمبيوتر، في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، بلغ رأس مال تأسيس حوالي 1300 دولار أمريكي، عرضت أول مرة في نادي هومبرو للحواسيب وبد بيع حواسيب ابل – 1 في يوليو 1976 وكان سعر السوق للواحد من هذا الأجهزة 666.66 دولار أمريكي(أي حوالي 2.5 ألف دولار)

حيث أصبحت أبل الشركة الأكثر قيمة مدرجة في بورصة، بقيمة السوقية بلغت 623 مليار دولار أمريكي في أغسطس 2012 قد جمعت أكبر تراكم نقدي بمقدار 121 مليار دولار سبتمبر 2012. حيث بلغ هامش ربحها% 26.7 خلال عام 2012 مرتفعا من 23.9 % في 2011 و21.5 % في 2010 خلال نفس فترة، زادت الإيرادات أبل 65.2 مليار دولار أمريكي 2010 إلى 108.2 مليار دولار أمريكي، 156.5 مليار دولار في 2012. في 2019 أغسطس 2020 بلغ سهم أبل لفترة وجيزة 467.77 دولار، مما جعل ابل أول شركة أمريكية برأس مال سوقي قدره 20

[1] Advances in .business and management research .volume 211.proceedings of the 2022 7th international conference on financial innovation and economic development (icfie2022)

ترليون دولار. حصلت أبل 2792 براءة اختراع في ولايات متحدة أمريكية في عام 2020 مما جعلها مرتبة ثامنة عالميا، تراكمت لدى أبل أكثر من 36000 براءة اختراع في ولايات متحدة أمريكية.

الجدول رقم (02–05): مردودية شركة أبل (2012 – 2025)

السنة	رقم الأعمال (مليار)	صافي الأرباح (مليار)	هامش الربح الصافي(%)
2012	156,5	41.7	26.65
2013	170,9	37	21.65
2014	182,8	39.5	21.61
2015	233,7	53.4	22.85
2016	215,6	45.7	21.20
2017	229,2	48.3	21.07
2018	265,6	59.5	22.40
2019	260,2	55.2	21.21
2020	274,5	57.4	20.91
2021	365,8	94.7	25.89
2022	394,3	99.8	25.31
2023	383,3	97	25.31
2024	391	93.7	23.96
2025	416,2	112	26.91

Source:https:www.macrotrends.net/stocks/charts/aapl/apple/revenue

يظهر الجدول مردودية شركة ابل خلال الفترة الممتدة بين 2012 إلى 2025 تطورا ماليا مهما يتمثل في ارتفاع مستمر وتدريجي الرقم الأعمال وصافي الأرباح وهذا يدل على تطور وقوة الشركة في السوق العالمية قدرتها على نمو ومنافسة شديدة في قطاع تكنولوجيا.

نلاحظ أن رقم الأعمال الشركة ابل ارتفاع حوالي 156.5 مليار دولار أمريكي سنة 2012 إلى ما يقارب 416.2مليار دولار أمريكي سنة 2015، ويعتبر النمو الكبير مقارنة بالسنة 2012 وهذا يدل على توسع في الأسواق العالمية وزيادة الطلب على منتجاتها مختلفة منها ibone.moc ولكن لم يكن ارتفاع مستمر لكن وجه تباطؤ نسبي خصوصا بين 2016 حيث كان في 2015 حوالي

233.7 وبلغ حوالي في 2016 حوالي 215.6 وحيث كان 2018 حوالي 265.6 ثم بلغ 2019 حوالي 260.2 نتيجة اكتفاء الأسواق وظهور المنافسة ولكنه اتجاه ظل تصاعديا.

أما صافي الأرباح فقد عرف بدوره تطورا ملحوظا حيث ارتفع حوالي 41.7 مليار دولار سنة 2025 ويلاحظ أن الأرباح لم تكن دائما مرتبطة بشكل مباشر بالإيرادات، حيث شهدت بعض السنوات استقرار أو انخفاضا طفيفا بين سنوات 2013 حيث بلغ 37 وسنة 2016 بلغ حوالي 45.7 وسنة 2019 بلغ حوالي 55.2وسنة 2024 بلغ حوالي 93.7 رغم ارتفاع رقم الأعمال. ذلك بسبب ارتفاع تكاليف التشغيلية، خاصة ما يتعلق بالبحث والتطوير والتسويق والتوسع في الأسواق الدولية وتقلبات أسعار الصرف والضرائب بين فترات.

وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين رقم الأعمال وصافي الأرباح للان زيادة الأرباح تتأثر أكثر بالتكاليف التشغيلية واستراتيجيات الاستثمار ولا تتأثر بالرقم الأعمال.

الجدول رقم (03-05): فروع شركة أبل

نوع الفروع	الدولة/المدينة	القارة
المقر الرئيسي	كوبرتينو. الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية
مكتب التقني والدعم	أوستن . الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية
مكتب التسويق والاعلام	نيويورك . الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية
المركز الأوروبي الرئيسي	كورك . ايرلندا	أوروبا
مكتب إقليمي	لندن . بريطانيا	أوروبا
مركز هندسي	ميونخ . ألمانيا	أوروبا
مكتب إقليمي ومبيعات	شانغهاي . الصين	أسيا
مركز إقليمي لأسيا	سنغافورة	أسيا
مكتب مبيعات وتقنية	طوكيو . اليابان	أسيا
مكتب إقليمي	دبي . الامارات	الشرق الأوسط
مكتب ذ	الرياض . السعودية	الشرق الأوسط
مكتب اقليمي	سيدني . أستراليا	أوقيانوسيا

المصدر: انشاء الطالبتين.

2. إستراتيجية الشركة Appel في استخدام الملاذات الضريبية "حالة ايرلندا":

فان إستراتيجية شركة أبل اختيار دولة ايرلندا تجنب الضرائب سمحت الشركة أبل بتوفير مليارات دولارات من ضرائب الشركات تستفيد ايرلندا من وجود شركة أبل والشركات العالمية الأخرى التي تختار

العمل هناك لتجنب ضرائب هذا له أثر ايجابي بشكل خاص على تنمية ايرلندا. فانه يمارس تأثير سلبيا على الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي، مما تزيد من عبء هم الضريبي قبل أن تعيد أبل أصولها إلى الولايات المتحدة.

والطريقة التي سعت شركة أبل إيجادها التجنب الضرائب، حيث وظفت عديد من المحامين المشهورين لمساعدتها على تحقيق الهدف شركة أبل، كواحدة من عمالقة الشركات المتعددة الجنسيات كان ربحها كبير وبلغ ما يقارب من 100000000000 دولار في عام 2022، لابد من هؤلاء محامين العظماء المتمرسين في قانون الضرائب ساعد وكثير في هذا شان من مقدراته إذا وجد هؤلاء محامون طريقة لتوفير واحد بالمئة من الربح 50000000000 دولار. فسيكون 500000000 دولار. حيث قام المحامين العثور على بلد لديه معدل الضريبة منخفض وجدوا ايرلندا كان معدل ضريبية % 12.5 غ قبل العام 2018وفي نفس وقت كان معدل % 35 في ولايات المتحدة أمريكية و% 25 في الصين. 30 % في اليابان واستراليا، كلهم أعلى على ايرلندا، حيث كان في جزر فيرجن وجزر كايمان معدل الضريبية 0% 2.5 .% والسبب اختيار الشركة ابل ايرلندا انه متقدمة كشركة متعددة الجنسيات. لن تنشئ فرعا صغيرة .ولهذا اختيار وايرلندا في النهاية.

حيث أن ايرلندا منحت أحكام ضريبية لشركة أبل سمحت لها بتخفيض كبير وبصورة مصطنعة لما تدفعه الضرائب منذ 1991- 2014 (uropeanE ommissionC) سمحت هذه الامتيازات الضريبية لAOE.ASI بحساب الأرباح الخاضعة الضريبة بطريقة لا تعبر عن واقعها لاقتصادي اعتماد أبل بإنشاء فروع لها بإيرلندا.

ASI: تقوم ASI بشراء منتجات ابل من المنتجين الموزعين حول العالم وتقوم ببيعها في أوروبا، نظمت أنشطة البيع بحيث توجه كل المبيعات ولإرباح إلى ايرلندا بدل أن تظل في الاتحاد الأوروبي الذي نشأت المعاملة التجارية وبذلك تجمع المزيد من الأرباح وترسلها إلى و.م.ا في شكل إتاوات: حيث استفادت **ASI** من حقوق ابل الإنتاج وبيع المنتجات ابل خارج الو.م.ا في المقابل ابرمت معها اتفاق تقاسم التكاليف الذي ينص على تسديدات سنوية في شكل سنوية في شكل إتاوات مقابل استغلال الملكية، التكاليف التي تتحملها وترسلها ASI مكنت أبل Appel من التمويل النصف برامجها العالمية للبحث والتطوير.

تحول ASI بقية أرباح الفرع الايرلندي للمقر (siege) مصرح به على انه خارج ايرلندا ولا يوجد في أي دولة ولا يوظف أي عامل وليس له أي مقر، وإما ما تبقى من أرباح فإن asi تدفع الضريبة في ايرلندا على النحو التالي: في 2011 حققت 22 مليار دولار أي حولي (16 مليار أوروا) ولكن وفق الحكم الضريبي فان 50 مليون أوروا فقط يخضع للضريبة أي مقدراه 0.0034 % من مجمل الربح. وبذلك دفعت 10 مليون أوروا كضريبة على أرباح الشركات بمعدل الضريبة فعلي يقدر بـ % 2، بمعنى أن معدل الضريبة الفعلي لمجمل الربح 22 مليار دولار هو 0.05 % هذا المعدل الذي انخفض في 2014 إلى 0.005%.

AOI: Apple Operations lnternational تظهر ان شركة ابل هي المالك الوحيد لها. تمتلك بدورها بشكل مباشر أو غير المباشر معظم الكيانات ذات الغرض الخاص الأخرى لشركة أبل. حيث بموجب قانون الإيرلندي تعتبر الشركات التي تتم إراداتها والتحكم فيها فقط في ايرلندا الأغراض ضريبية، ويتم تشغيل قانون الضرائب الأمريكي بشكل عام من حيث تأسيس الشركة وليس في مكان إراداتها والتحكم فيها أي أنها غير مدرجة في الولايات المتحدة، وهي أيضا غير موجودة في ايرلندا الأغراض الضريبية.

الجدول رقم(04-05): مؤشرات الأداء المالي لشركةAppel في ايرلندا (2025/2016)

السنة المالية	الإيرادات(مليار)	صافي الدخل	توزيعات الأرباح	الضرائب المدفوعة
2025	235,3	68,9	69,4	22,8
2024	222,3	51,2	67,6	8,8
2023	218,9	62,3	92,9	-
2022	222,8	-	20,7	-
2021	211,1	-	24,8	-
2020	148,2	35,5	81,8	-
2019	141	35,5	196,7	-
2018	155,8	-	-	-
2017	137,8	-	-	-
2016	-	-	-	-

المصدر: إنشاء الطالبتين.

نلاحظ من خلال مؤشرات المالية نمو الإيرادات بشكل ملحوظ حيث من 137.8 مليار دولار من سنة 2017إلى 235.3 مليار دولار سنة 2025، خلال الفترة 2020 – 2022 زيادة الإيرادات هذا يدل على زيادة المبيعات رغم الجائحة، حيث استمر في نمو 2024 إلى 2025 رغم تشبع الأسواق مما يدل على قوة عمليات الإيرلندية، حيث حدث تقلبات حادة في صافي الدخل من بين السنوات 2020 و 2023 و 2025سجلت أرباح مرتفعة 35.5 و 62.3 و 68.9 مليار دولار، وسنة 2024 انخفض صافي الدخل إلى 51.2مليار دولار رغم ضغط السنوات الأخيرة من طرف الاتحاد الأوروبي، على ايرلندا الذي التهم جزء كبير من الأرباح، البيانات مفقودة السنوات 2017 و 2018 و 2021 عدم تصريح الحكومة الايرلندية عليها ولكن مقارنة بالأرقم موجودة في باقي تدل على تدبدب صافي الدخل بسبب توزيعات الأرباح، حيث قفزت توزيعات الأرباح من 81.8 مليار دولار في سنة 2020 إلى 92.9 مليار دولار سنة 2023ولكنها عبارة عن تحويلات الشركة الايرلندية إلى شركة الأم في ولايات متحدة أمريكية، تجنب تراكم النقد خارج أمريكا على رغم من سنة 69.4 مليار دولار بلغ صافي داخل 68.9 مليار دولار، أي أنها وزعت تقريبا اربحها.

الضرائب مدفوعة في ايرلندا كانت منخفضا جدا في سنة 2024 تقدر حوالي 8.8مليار دولار بينما في سنة 2025 ارتفعت جدا مقارنة بالسنة السابقة قدرت 22.8 مليار دولار هذا بسبب تسديد الغرامة أمريكا التي كانت على عتق شركة ابل.

الجدول رقم (05–05): إيرادات شركة أبل داخل وخارج الملاذات الضريبية (2025/2012)

السنة	إيرادات أبل في السوق الايرلندي(بالمليار)	إيرادات أبل في سوق أمريكا (بالمليار)	الفرق (ايرلندا أمريكا)
2016	-	91,48	.91,48
2017	137,8	100,13	37,67
2018	155,8	115,59	40,21
2019	141	114,23	26,77
2020	148,2	125,01	23,19
2021	211,1	163,25	47,85
2022	288,8	172,27	50,53

مصدر: https:LPAA=t?shxa.uoteq/com.finviz

3. تحليل الجدول الإيرادات بين الإيرلندي وأمريكا (2016– 2025)

يظهر في جدول أن الإيرادات أمريكا كانت 91.48 بينما ايرلندا لم يكن مصرح الإيرادات في تلك السنة، حيث كانت إيرادات ايرلندا سنة 2017 حوالي 137.8 مليار دولار في أمريكا نفس سنة 100.13 مليار دولار حيث كانت ايرلندا حققت إيرادات أكثر من إيرادات أمريكا من سنة 2017 إلى سنة 2025 حيث حققت نمو إيرادات من 137.8 إلى 235.3 مليار دولار، مما جعل فرق يبلغ ذروته 50.53 مليار دولار في 0222. ثم يتراجع 35.31 مليار دولار في 2025. وفي عام 2016 قضت حكومة الأوروبية ضغط على ايرلندا وأمرت بسداد 13 مليار دولار، هذا يدل على أن إرادات ايرلندا أفضل من إيرادات أمريكا في كل السنوات وعلى الرغم من أرباح تكسبها مع ايرلندا إلا أنه تقوم بالتلاعب بحساباتها وتقوم دفع الضرائب قليلة مقارنة بداخلها. وفي عام 2017 بعد توالي ترامب منصبه دعا إلى إصلاح قانون الضرائب تم تخفيض معدل الضريبة شركات في أمريكا% 35 إلى 21 % باعتبار من 1يناير 2018. تم تخفيض على شركات من 35 % إلى 21.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل المتضمن ثلاث مباحث على نمذجة العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية الملاذات الضريبية حيث تساهم على جذاب الاستثمارات الأجنبية وتوفير البيئة مالية مرنة بفضل خفض الضرائب بسهولة انخفاض الضرائب وسهولة الإجراءات، مما يساعد على توسع الشركات في أنشطتها وزيادة أرباحها، حيث يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالتحويل أرباحها، مما تعزز ملاذات الضريبية من عدم العدالة الضريبية وتزايد الفوارق الاقتصادية مما لأدت إلى اختلال في نظام العالمي وتعطل قدرة البشرية عل تطبيق قوانين حماية البيئة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع المحاكاة المالية لمردودية أنشطة الملاذات الضريبية، باعتباره من المواضيع الحديثة التي تجمع بين التحليل المالي والاقتصادي وأساليب النمذجة والمحاكاة.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المحاكاة المالية ودورها في قياس وتحليل مردودية الأنشطة المرتبطة بالملاذات الضريبية، وكذا فهم طبيعة العلاقة بين هذه الملاذات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى تقييم أثرها على الأداء المالي والاستثماري.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، أتضح أن المحاكاة المالية تعتبر من الأدوات الحديثة الفعالة في تحليل السيناريوهات المالية والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، لما توفره من إمكانية دراسة عدة فرضيات ومتغيرات في بيئة تتسم بعدم التأكد.

كما أظهرت الدراسة أن الملاذات الضريبية تؤثر بشكل مباشر على المردودية المالية للمؤسسات والمستثمرين، سواء من خلال تخفيض الأعباء الضريبية أو تحسين العوائد الاستثمارية، غير أن ذلك قد ينعكس سلبا على العدالة الجبائية والاقتصاد الحقيقي في بعض الحالات.

مدى صحة الفرضيات:

- تم تأكيد الفرضية التي تنص على أن المحاكاة المالية تساهم في ترشيد القرارات المتعلقة باللجوء إلى الملاذات الضريبية عبر قياس أثرها على مردودية الأنشطة الاقتصادية قبل تنفيذها فعليا، كما تساعد في قياس مردودية أنشطة الملاذات الضريبية بفعالية.
- تم تأكيد الفرضية التي تنص على أن الملاذات الضريبية تعتمد على العديد من مزايا المالية التي تسمح لها بجذب الأفراد والشركات الراغبين في التجنب الضريبي وإخفاء استثمار أموالهم.
- كما تم إثبات صحة الفرضية المتعلقة بوجود تأثير للملاذات الضريبية على الأداء المالي والاستثماري، وأكدت الدراسة كذلك أن النمذجة المالية تساهم في تفسير العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والملاذات الضريبية وتحليل نتائجها المستقبلية.

نتائج الدراسة: من بين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي، ما يلي:

النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري للدراسة:

- المحاكاة المالية تعتبر أداة فعالة في قياس وتحليل المردودية المالية.
- توجد علاقة تأثير بين الأنشطة الاقتصادية والملاذات الضريبية.
- الملاذات الضريبية تساهم في تحسين الأرباح والعوائد الاستثمارية على المدى القصير.
- استخدام النماذج المالية يساعد في دعم اتخاذ القرار وتقليل المخاطر المالية.
- فعالية المحاكاة المالية تزداد بوجود بيانات دقيقة وواقعية.
- تزداد أهمية تقييم المشروعات بزيادة درجة المخاطر وعدم التأكد خاصة في ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة.
- إن صعوبة عملية الاختيار بين المشاريع الاستثمارية، لا تكمن في تطبيق المعايير المتوفرة فحسب، وإنما في مدى دقة المعطيات والعناصر المستعملة لتطبيق هذه المعايير خاصة مدة حياة الاستثمار، وتدفقاته النقدية، وتكلفة الأموال....الخ.

آفاق الدراسة:

هذه الدراسة تفتح المجال الواسع أمام بحوث مستقبلية تتناول:

- تطوير نماذج محاكاة مالية باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة.
- دراسة أثر الملاذات الضريبية على الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.
- تحليل الجوانب القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الملاذات الضريبية.
- دراسة تأثير السياسات الضريبية الدولية الحديثة على فعالية الملاذات الضريبية والمردودية المالية للمؤسسات.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

❖ كتب علمية

1. إلياس بن ساسي، وآخرون: التسيير المالي: الإدارة المالية- دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
2. باري رندوواخروان: نمذجة القرارت وبحوث العمليات باستخدام صفحات الانتشار الالكترونية، دار المريخ النشر، المملكة العربي السعودية، 2007.
3. بيار كولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دنيو، الجزائر، دون سنة نشر.
4. حسن عبد الله باشيوة: بحوث عمليات، دار اليازوري، الأردن 2011.
5. صالح مُحَّد الحناوي: أدوات تحليل وتخطيط في الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
6. فتحي خليل حمدان: بحوث العمليات مع تطبيقات الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
7. ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990.
8. ياسين سعيد عامر، خالف يوسف خلف: الإنتاجية القياسية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1984.
9. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية DCEOتقارير مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح(BEPS) التداعيات على الدول النامية والبيئة، 2024.

❖ أطروحات ومذكرات علمية

1. إسكندر قطيش وعبد المالك غجاتي: الجنات الضريبية ودورها في تآكل القاعدة الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، السنة الجامعية 2024-2025.
2. بقباقي مسعودة: أثر الهيكل المالي على أداء المؤسسات الجزائرية: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.
3. سماح عفيف عاشور الفار: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج S'TOBINQ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2018.
4. عائشة حمدون: دراسة سلوك مقدرات النماذج الاتية غير الخطية باستعمال تقنيتي المحاكاة ومونتي كارلو، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997 - 1998 .

5. قويز جهان: اثر الملاذات الضريبية على التحصيل الضريبي حالة الجزائر. مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2017.

❖ **مجلات علمية**

1. اسراء كاطع فياض، اسراء عبد فرحان، رشا خالد شهيب: الملاذات الضريبية الآمنة التوزيع الجغرافية والآثار الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 125، ايلول 2021.
2. بقباقي مسعودة، عليش فطيمة، عبابة علي: المتغيرات المحددة لمستوى الأداء المالي في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر: تحليل لعينة من المؤسسات ما بين 2013- 2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد: 13، العدد: 01، الجزائر، 2022.
3. بكاري بلخير، دغوم عبد الرحمان: دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود خلال الفترة 2009-2014، مجلة العدد الاقتصادي جامعة الأغواط – الجزائر، العدد:28، 2017.
4. بكاري بلخير، دغوم عبد الرحمان: دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود خلال الفترة 2009-2014، مجلة العدد الاقتصادي العدد:28، جامعة الأغواط – الجزائر، 2017.
5. حبار عماد الدين، متناوي المُحَّد: أثر صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الهامش على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2012-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد: 19، العدد:31 ، الجزائر، 2023.
6. السعدي ف، واخروان: اثر التهرب الضريبي وتحويل الأرباح على الموارد العامة الاقتصادات الدول النامية، مجلة الاقتصادات والسياسات العامة، 2023.
7. سناء مسوده ونزار خشان: أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد الحادي عشر، العدد: الثاني، الأردن، 2016.
8. عبد الغفور: الملاذات الضريبية الموطن الرئيسي الأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية السنة 2008 .مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 8 جوان 2015.
9. نيكولاس شاكسون: التصدي للملاذات الضريبية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2019.
10. وداد بوقلع، مصباح حراق: الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي مع الإشارة لحالة الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد: 4، العدد: 01، جوان 2021.

❖ **مطبوعات ودروس علمية**

1. بنية مُحَّد: محاضرات في التحليل المالي، تخصص تسويق الخدمات، تسويق فندقي وسياحي، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، الجزائر، 2018.

2. زواق الحواس، محاضرات في مقياس نظم الضريبة الدولية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وجباية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة مُحَّد بوضياف – المسيلة، 2019-2020.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Advances in .business and management research .volume 211.proceedings of the 2022 7th international conference on financial innovation and economic development (icfie2022)

2. asare,d.d.financial ratio as a tool for profitability in a Aryton Drugs. finance and accounting.2017.

3. Brealey, R. Principes de gestion Financière, 8ieme edition. Paris : Person Educatio, 2006.

4. Carole M et Patrick; introduction a la finance dentreprise. france: pearson

5. Multinational firms in tax havens –corpoate motives regulatory countermeasures and recent statistics *Marcel Olbert *Christoph spengel.Stefan Weck*370.

6. Rahaman, M., Rabbi, I, & Alam, M. (2018), The impact of Working Capital Management on Profitability of Elite Pharmaceuticals Sector in Bangladesh, Journal for Studies in Management and Planning, Vol. 4, No. 7.

7. Shahzad, F., Fareed, Z. & ZulfiQar, B. Impact of Working Capital Management on Firms Profitability: A Case Study of Cement Industry of Pakistan, Published in The Russian federation European Re-searcher, 2015, Vol. 91, No. 2.

8. Thuelin, E. Analyse Financiere Grouped et IFRS. Paris, Econom, 2014.

9. Yues Bernard .Jeam.Claudcolli .dictionnaireconomique et finance .edition du seil .1975.

10.Zawaira, T., & Mutenheri, E.The Association between Working Capital Management and Proftability of Non-Financial Companies Listed on the Zimbabwe Stock Exchange, International Journal of Research in Social Sciences,2014 Vol. 3, No. 8.

تم بحمد الله